

الفصل الثالث

جهود مواجهة الأزمة وتقييم فاعليتها

obeykandi.com

الفصل الثالث

جهود مواجهة الأزمة وتقييم فاعليتها

يناقش هذا الفصل المجهودات والتدابير التي اتخذت في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث يعرض المبحث الأول للجهود الدولية في مواجهتها من خلال تقديم عرض لدور كل من مجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مواجهة هذه الأزمة، سواء على المستوى الدولي، أو على مستوى الاقتصادات الأفريقية، أما المبحث الثاني فقد خصص لمناقشة جهود مواجهة الأزمة على المستوى الأفريقي سواء فيما يتعلق بالمجهودات التي قدمتها المنظمات الإقليمية الأفريقية، أو ما يتعلق بدور الحكومات الأفريقية في التصدي للأزمة من خلال بعض الإجراءات التي اتخذتها عدد من الدول الأفريقية للعمل على الحد من آثار هذه الأزمة على اقتصاداتها، وكذلك دور البنوك الإقليمية الأفريقية في هذا الصدد، ثم تقدم في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل تقييمًا لمجهودات مواجهة الأزمة على المستويين الدولي والأفريقي.

المبحث الأول الجهود الدولية في مواجهة الأزمة

لما كانت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨م هي أسوأ أزمة مر بها العالم منذ فترة الكساد الكبير، فإن هذه الأزمة قد مثلت التحدي الأصعب الذي يواجهه المجتمع الدولي، فعلى مستوى إدارة الأزمة كان يتعين على صانعي السياسة اتخاذ إجراءات حاسمة لتوفير السيولة للمؤسسات والأسواق التي تتعرض لهذه المحنة بطريقة تتسم بالتنسيق على المستوى الدولي بسبب الطبيعة المتشابكة والمتصلة بصورة بينية للأسواق المالية العالمية، كما أن المساعدات الدولية الطارئة كانت مطلوبة أيضا خصوصًا للدول الأكثر فقرًا، والتي تمر بأزمات في موازين مدفوعاتها، كما ظهرت الحاجة لمزيد من التعاون الدولي لتقليل عدد الشركات الدولية المفلسة.

ولما كان تأثير الأزمة قد تعدى نطاق الأسواق المالية فإنه كان يتعين أن تتم مواجهة الهبوط في الأسعار في الاقتصاد الحقيقي، وكذلك اتباع برامج مالية ونقدية محفزة، والعمل على تقوية وتدعيم فاعليتها وتأثيرها من خلال عمليات التنسيق فيما بين الدول.

وقد كان التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي هو ضرورة انتهاز الفرصة من أجل القيام بإصلاحات دولية حقيقية لمواجهة الأسباب الجذرية للأزمة، حيث عملت هذه الأزمة على تسليط الضوء على مواطن الضعف في الممارسات المالية الدولية والقومية الرقابية والتنظيمية القائمة بالفعل، والتي من المفترض أن تقوم بدعم الثبات والاستقرار المالي، كما يتعين أيضا على المجتمع الدولي مواجهة أخطار حالة عدم التوازن واللامساواة على المستوى الدولي، والتي تراكمت في السنوات الأخيرة، وأدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية الحالية.

وفي هذا المبحث نناقش دور مجموعة العشرين في الاستجابة للأزمة يلي ذلك عرض لدور كل من صندوق النقد الدولي ومؤسسات البنك الدولي في مواجهة هذه الأزمة.

أولاً: دور مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة:

في البداية لعب منتدى زعماء مجموعة العشرين دورًا تحفيزيًا في دعم وتقوية التعاون الأكثر قربًا في إدارة الأزمة، وفي اجتماعهم الأول في نوفمبر ٢٠٠٨م تعهد قادة مجموعة العشرين باستخدام إجراءات الموازنة لتحفيز الطلب المحلي للتفعيل والتنفيذ السريع، وقد ساعد هذا التعهد على تحفيز إطلاق مبادرات مالية جديدة في العديد من الدول، ومن ضمنها الدول الصاعدة أو الناشئة مثل الصين التي أعلنت عن برنامج تحفيز مالي كبير في ذلك الوقت . وفي قمتهم الثانية التي انعقدت في لندن في شهر ابريل عام ٢٠٠٩م ذهب قادة مجموعة العشرين إلى أبعد من ذلك بكثير لدعم ليس فقط التوسع النقدي والمالي القومي، ولكن أيضا برنامج مساعدات يبلغ ١,١ تريليون دولار للمساعدة في عملية بداية ناجحة للاقتصاد العالمي، ولقد تضمن الأخير زيادة هائلة في الموارد المتوافرة لصندوق النقد الدولي للإقراض والمساعدة والتغلب على الأزمة، وهو أكبر تخصيص على الإطلاق لحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي (٢٥٠ مليار دولار أمريكي)، والإقراض الجديد من بنوك التنمية متعددة الجنسيات، والدعم لتمويل التجارة، كما قام مجتمع قمة لندن في نفس الوقت بالإعلان عن التزام وتعهد قادة مجموعة العشرين باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لاستعادة التدفق العادي للأرصدة الائتمانية من خلال النظام المالي، ومن أجل ضمان صحة المؤسسات المهمة بصورة منهجية^(١).

(1)Christph pohlman, et.al : "The G-20 A Global Economic Government In The Making?", International Policy analysis Paper (Berlin: Friedrich – Ebert – Stiftung, No. ISBN 978 – 3 – 86872-358-8 , June 2010) , P.4.

وفي قمتهم الثالثة التي انعقدت في بترسبرج في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٩ م كرر قادة مجموعة العشرين التزامهم وتعهدهم بالاستمرار في تنفيذ البرامج التحفيزية لدعم النشاط الاقتصادي، والعمل على التعافي والاستشفاء من هذه الأزمة . وبالتوافق مع هذه المبادرات الفاصلة والحاسمة التي ترتبط بإدارة الأزمة قام قادة العشرين بصورة فورية بتدشين أجندة إصلاح دولي ذات رؤى ونظرة تقدمية. وفي أول قمة عقدت لمجموعة العشرين في واشنطن تم التأكيد على خارطة الطريق الأكثر تفصيلاً لإصلاح عملية التنظيم التديري الدولي، وعلى الرغم من أن خارطة الطريق هذه تعتمد بصورة كبيرة على أجندة تم تطويرها في داخل وضمن متدى الاستقرار المالى الذى عقد في مطلع عام ٢٠١٠ م^(١)، فإن قادة المجموعة قد قاموا بوضع الإصلاحات الرئيسية وتنفيذها وفقاً لأولوياتهم، كما قاموا بتخصيص مواعيد نهائية صارمة للمسؤولين القوميين، والمؤسسات الدولية، وهيئات وضع المعايير الدولية من أجل إتباعها، ولقد استمر قادة مجموعة العشرين في إعطاء أولوية عالية وكبيرة للإصلاح التنظيمى الدولى في قمتهم التالية، وهو ما دفع عملية الإصلاح للأمم مع أولويات جديدة ومواعيد نهائية جديدة من أجل أن يقوم المسؤولون بالوفاء بها، وقد كان الهدف الرئيسى لقادة المجموعة هو تقوية عملية تنظيم والإشراف على البنوك من خلال فرض قواعد جديدة للسيولة، وإدارة محسنة للمخاطر، ومعايير أقوى لرأس المال، بالإضافة إلى تشكيل مجموعات جديدة من المشرفين من دول مختلفة من أجل مراقبة أكبر للمؤسسات المالية العالمية، كذلك قام قادة مجموعة العشرين للمرة الأولى بالتصديق على مجموعة من المبادئ والأسس الدولية الخاصة بعمليات التعويض لمؤسسات مالية مختارة، والتي صممت بهدف تقييد عملية المخاطرة الزائدة والمفرطة، وبالإضافة إلى ذلك قام قادة مجموعة العشرين بدعم عملية تقوية القواعد الخاصة بوكالات المحاسبة،

(1)Financial Stability Board : "Financial Stability Board Report", HSH Nord Bank, (Switzerland: Financial Stability Forum, 30 September 2010)

<http://www.Hsh.Nordbank.De/Media/Pdf/Investorrelations/Geschaeftsber/2010>

وكالات التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى أنواع جديدة من تنظيم عملية إخضاع الموارد المالية والمشتقات التي تأتي من خارج بورصة الأوراق المالية للحماية⁽¹⁾.

ويمكن إيجاز الدور التي قامت به مجموعة العشرين في مجالين هما خفض حالات اللاتوازن العالمي، وإصلاح الهيكل المالي والاقتصادي العالمي.

(1) خفض حالات اللامساواة في الاقتصاد العالمي:

على الرغم من أن قادة مجموعة العشرين قد قاموا بتركيز أجندتهم الخاصة بالإصلاح الدولي على الأمور التنظيمية خلال أول قمتين لهم، إلا أنهم قد بدؤوا أيضًا في مخاطبة حالات اللاتوازن العالمي في وقت انعقاد قمة بتسبرج (Pittsburgh)، حيث تبني البيان الرسمي النهائي والختامي لهذه القمة إطار عمل جديد لنمو متوازن ومستدام وقوي، والذي وصف بأنه (ميثاق يلزمنا بالعمل سويا من أجل تقييم كيفية توافق سياساتنا مع بعضها البعض، وذلك من أجل تقييم ما إذا كانت هذه السياسات تتفق بصورة جماعية مع نمو متوازن أكثر استدامة، ومن أجل العمل عند الضرورة للوفاء بأغراضنا وأهدافنا المشتركة)⁽²⁾.

وفي ظل إطار العمل هذا ستفقد دول مجموعة العشرين على أهداف سياسية مشتركة، وتنخرط في إجراء تقييم مشترك لكل إطار من أطر العمل في ضوء هذه الأهداف، مع مساعدة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحليل كيفية ملاءمة هذه الأمور، كما تم التأكيد أيضًا على إطار العمل من خلال مجموعة من القيم المحورية لنشاط اقتصادي مستدام يتضمن مسؤولية القيام بتبني سياسات تساعد على تجنب حالات اللاتوازن العالمي⁽³⁾.

وفي إطار تقديم مجموعة العشرين لمبادرة أكثر واقعية فيما يتعلق بمواجهة

(1) Christoph pohman, et. al: Op.Cit, P. 5.

(2) G 20 Leaders: Leaders' Statement: The Pittsburgh Summit, September 24-25, 2009.

<http://Ec.Europa.Eu/Commission-2010-2014/President/Pdf>

(3) Idem.

حالات اللاتوازن العالمي، تم تخصيص ٢٥٠ مليار دولار أمريكي قيمة حقوق السحب الخاصة الجديد، من خلال الإسهامات والمشاركات الفورية المقدمة من بعض الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، يخصص مبلغ ٦ مليارات دولار منها للاستخدام في عمليات التمويل والإقراض للدول الفقيرة على مسار عامين أو ثلاثة أعوام قادمة^(١). ومن الجدير بالذكر أنه من بين الأسباب الرئيسية للنمو اللامتوازن العالمي على مدار العقد الماضي الطلب المتنامي على الاحتياطات الرسمية للدولار الأمريكي في العديد من الدول النامية. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بدول شرق آسيا عامي ١٩٩٧ م و١٩٩٨ م قام العديد من الدول النامية ببناء احتياطاته كوسيلة وكشكل للحماية ضد الصدمات الخارجية، والاعتماد على صندوق النقد الدولي، ولذى واجهت أعماله وأفعاله في الأزمة انتقادات كبيرة لكونها مضادة للإنتاج وطفيلية بصورة متزايدة، ومتأثرة بصورة كبيرة بالأهداف الأمريكية^(٢)، وتحت نظام الاحتياطي الدولي المعتمد على الدولار، ونجد أن هذا الطلب الوقائي والاحترازي على الاحتياطات الرسمية يمكن أن يتم الوفاء به فقط من خلال حالات العجز المتزايدة والمتنامية بصورة كبيرة في الحسابات الجارية التي تتم إدارتها وتشغيلها بالدولار الأمريكي، وعن طريق تعزيز عملية تخصيص حقوق السحب الخاصة، وقد قام قادة مجموعة العشرين بتوفير وتقديم عملية عرض جديدة للاحتياطات التي لم تعد معتمدة على وضعية ميزان المدفوعات الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، ولقد قام هذا التخصيص الجديد -والذي يعتبر الأول من نوعه منذ عام ١٩٨١ م- بتعزيز حصة حقوق السحب الخاصة في الاحتياطات الرسمية العالمية من غير الذهب من أقل من ٥,٠٪ إلى

(1) Christoph pohlman, Et Al : Op.cit. , P.5

(2) Dzenandonlogic And Amrakozaris: "Justification Of Criticism Of The International Institutions", **Economic ANNALS**, (Sarajevo: University Of Sarajevo, Volume, LV. No. 186, July-Sept. 2010), Pp. 119-121.

حوالي ٥٪^(١).

(٢) إصلاح الهيكل المالى والاقتصادى الدولى:

هناك آلية أخرى لمواجهة مطالب الدول للتأمين الذاتى تتمثل فى استرداد واستعادة الثقة فى آلية التأمين متعدد الأطراف والخاصة بصندوق النقد الدولى، إلا أن عملية إعادة بناء الثقة فى صندوق النقد الدولى فيما بين العديد من الدول ذات الاحتياطات الكبيرة تعتمد على تنفيذ الإصلاحات الحكومية الأساسية، ولقد قام قادة مجموعة العشرين بالالتزام بإصلاح نظام صندوق النقد الدولى من أجل إعطاء الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية صوتاً أكبر وتمثيلاً أكثر بحلول شهر يناير ٢٠١١ م، حيث اتفق قادة المجموعة بالفعل على أن رؤساء والقيادة العليا فى مؤسسات بريتون وودز يتعين أن يتم تعيينهم من خلال عملية انتقاء شفافة وعلنية تعتمد على الجدارة، وأن حصص الكوتة النسبية فى صندوق النقد الدولى سيتم تغييرها لصالح الأسواق الصاعدة والدول النامية بنسبة ٥٪ على الأقل، مع استمرار هذه النوعية من الإصلاحات فى صندوق النقد الدولى.

ولم تكن عملية إصلاح النظام الخاص بمؤسسات بريتون وودز هى الأفق أو الجانب الوحيد للنظام المالى العالمى الذى جذب انتباه قادة مجموعة العشرين، حيث إنه كان هناك أحد أكثر المبادرات أهمية والمتمثلة فى تحويل صندوق الثبات والاستقرار المالى إلى مجلس للاستقرار المالى فى قمة لندن، والتى انعقدت فى أبريل ٢٠٠٩ م، حيث تم إعطاء مجلس الاستقرار المالى التفويض بالترويج لعمليات الاستقرار المالى العالمى من خلال تقوية معايير التدابير الدولية، وتقييم إمكانيات التعرض للمخاطر التى تؤثر على النظام المالى العالمى، وتشجيع التنسيق وتبادل

(1) Jan - Erik Lane And Reinertmaeland: "Global Financial Crisis And International Institutions: Challenges, Opportunities And Change", Public Organize Rev, (Baden-Wurtemberg: University Of Freiburg, Vol. 11, Nov. 2010), P. 32.

المعلومات فمبا ببن الهبثات المالملة القومفة؁ والمؤسسات المالملة الدولفة؁ وهبثات وضع المعابفر الدولفة؁ كما تم أفضا إعطاء هذا المجلس كفاءا تظمفمفا قوففا؁ ومهامفا ووظائف جدفدة تتعلق بالممارسات التحذفرفة المبكرة؁ وعملفات المراجعات الإسارافبفة لعمل هبثات وضع المعابفر 'الدولفة؁ وإنشاء هبثات إسراففة ورقابفة على كل المؤسسات المالملة الرفسفة التي تتجاوز مهامها حدود البلاد^(١).

(٢) دور مموعة العشرفن فف مواجهة الأزمة على المسأوى الأفرفقفل:

فف قمة مموعة العشرفن والتي عقدت فف لندن فف شهر أبرفل عام ٢٠٠٩م وافقت الدول الأعضاء على ضفخ ترفلون دولار فف الاقاصد العالمر من أجل مكافحة أثار الأزمة العالمة؁ وتضمن هذا الأمر التعهد بدعم ومساعدة النمو فف الأسواق الصاعدة؁ وفف الدول النامفة^(٢).

وفف اجاراع مموعة الشامف والذى عقد فف مدفنة لاكوبلا بإبفالفا فف شهر فوفلو ٢٠٠٩م أعلنت الدول الأعضاء أنها عازمة ومصممة على مساعدة الدول النامفة كى تتمكن من التغلب على أأفر الأزمة الاقاصدفة؁ كما التزمت الدول الأعضاء فف إعلانها أفضا بالفواف بآعهدات قمة جلفنجلز التي تتعلق بالمساعدات؁ وبآفسفن مسأوى فاعلفة وتنفذ نظام المساعدات؁ وتقوفه المبادرات العالمة لآآقق الأهداف النموفة للألفة؁ والأهداف الأآرى المتعلقة بآقفض الفقر؁ ولقد وافقت مموعة الشامف على آعبئة مبلغ ٢٠ ملفار دولار لآقففة ثلاث سنوات من المساعدات فف مبال النمة الزراعفة؁ بالإضافة إلى الآعهدات للسابفة والآاصة بإعانات الغذاء والإعائة الطارئة؁ وكجزء من هذا الآعهد والآزام نجد أن الولايات المآحدة الأمريكية قد آعهدت بأن تقوم بنفسها بمضاعفة مساعدات النمة الزراعية الأمريكية بما فزفد عن المفلار دولار فف عام ٢٠١٠م؁ ومن الممكن أن فتم آوففه آمصص ملموسة من أفة فزادة فف المساعدات الزراعية آحو الدول الأفرفقفة؁ ومع ذلك ففإن المراقفن

(1) Christophpohlannet. Al.,:Op.cit., Pp. 6-7.

(2) Ibed,P.5

والمتابعين يؤكدون على أن مصادر القلق المشروعة في الدول ذات الدخل المنخفضة بوجه عام، وأفريقيا بوجه خاص لا يتم التعبير عنها وإبرازها بصورة ملموسة في جهود الإنقاذ الدولي، ويرون أن هذه التعهدات تظل مجرد وعود مالم يتم الالتزام بها بالكامل⁽¹⁾.

ثانياً: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة:

تختبر الأزمة المالية العالمية الحالية قدرة صندوق النقد الدولي ودوره كمؤسسة دولية مركزية في مراقبة النظام النقدي العالمي، ورغم أنه من غير المرجح أن يقوم صندوق النقد الدولي بإقراض الدول المتقدمة بوصفها الأكثر تأثراً بالأزمة، كما أنه لا بد له من المنافسة مع مؤسسات مالية دولية أخرى باعتباره مصدرًا للأفكار والتنسيق لسياسات الاقتصاد الكلي العالمي، فإن الآثار غير المباشرة للأزمة على الاقتصادات الصاعدة والنامية تعطي صندوق النقد الدولي فرصة لإعادة تأكيد دوره في الاقتصاد العالمي من خلال بعدين رئيسيين للأزمة المالية العالمية، وهما: الإدارة الفورية للأزمة من جانب، والإصلاح النظامي طويل الأجل للنظام المالي العالمي من جانب آخر.

(1) الإدارة الفورية للأزمة:

رغم أن قواعد صندوق النقد الدولي تنص على أنه يسمح للدول باقتراض ما يصل إلى ثلاث مرات أمثال حصتها على مدى ثلاث سنوات، غير أنه تم انتهاك هذا الشرط في عدة مناسبات، حيث قام صندوق النقد الدولي بإقراض مضاعفات أكبر بكثير من حصة تلك الدول، حيث خصص الصندوق في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨م حوالي ٤٥ مليار دولار لست من الدول الأعضاء من أجل دعم برامج التكيف لديها، كما صدق المجلس التنفيذي للصندوق على تسهيل إقراض جديد قصير المدى تستطيع الدول ذات السياسات الاقتصادية والمالية السليمة من وجهة نظر الصندوق الحصول فوراً على ما يصل إلى خمسة أضعاف حصتها في صندوق

(1) Alexis Arief, Et Al. : Op.cit., PP.19-20

النقد الدولي لثلاثة أشهر مع مرتين محتملتين لإعادة التقييم، كما وضح المجلس التنفيذي جانبا ١٠٠ مليار دولار بشكل أولى لهذا التسهيل، وهذا خارج القدرة الإقراضية الإجمالية المقدرة بنحو ٢٠٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨م، وفي نهاية عام ٢٠٠٨م وسع الاحتياطي الفيدرالي إقراضه بما يفوق ٦٠٠ مليار دولار^(١).

كما يستخدم صندوق النقد الدولي وسيلة أخرى لتوفير المساعدات المالية التي توفر الدعم السياسى والمساعدة المالية للدول ذات الدخل المنخفض التي تواجه صدمات خارجية- وهى الأحداث التي تخرج عن نطاق سيطرة الحكومة الوطنية تماما- وتسمى تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (Exogenous Shock Facility)، وقد تم تعديل هذه الآلية في عام ٢٠٠٨م من أجل زيادة سرعة ومرونة استجابة صندوق النقد الدولي، ومن خلال تلك الآلية يمكن لبلد ما الوصول على الفور لما يصل إلى ٢٥٪ من حصته لكل صدمة خارجية، بالإضافة إلى ٧٥٪ من حصة الإنفاق المرحلي على دفعات في فترة من سنة إلى سنتين.

وفي ٢٩ من أكتوبر ٢٠٠٨م أعلن صندوق النقد الدولي أنه يخطط لإنشاء وسيلة إقراض جديدة قصيرة الأجل مدتها ثلاثة أشهر تستهدف الدول متوسطة الدخل، مع تخصيص ١٠٠ مليار دولار من أجل التسهيل التمويلى للسيولة قصيرة الأجل، وفي سابقة لم تتكرر من برامج صندوق النقد الدولي الأخرى فإن قروض التسهيل التمويلى للسيولة قصيرة الأجل ليست لها سياسات شرطية^(٢).

(1) Edwin M. Truman: "The IMF And The Global Crisis: Role And Reform", Peterson Institution For International Economics, Remarks Delivered To The Tulsa Committee On Foreign Relations, On January 22, 2009 And To The Dallas Committee On Foreign Relations On January 23, 2009, PP. 4-5.

(2) Martin A. Weiss: "The Global Financial Crisis: The Role Of The International Monetary Fund (IMF) ", CRS Report For Congress, Order Code RS22976, Congressional Research Service, The Library Of Congress, October 2008, PP. 4-5.

(٢) الإصلاح طويل الأجل للنظام المالى العالمى:

بالإضافة إلى مراجعة مبادئ صندوق النقد الدولى التوجيهية الخاصة بتقديم المساعدة فى حالات الطوارئ لجعل مساعدة الصندوق المالية أكثر جاذبية للمقترضين المحتملين، هناك دور يمكن أن يلعبه صندوق النقد الدولى فى عملية الإصلاح الأوسع للنظام المالى العالمى، وهناك جهود جارية لتوسيع قدرة الصندوق على إجراء مراقبة فعالة ومتعددة الأطراف للاقتصاد الدولى، وبالإضافة إلى ذلك هناك جهود لزيادة التعاون مع واضعى المعايير الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمتدى المشترك لتقييم المخاطر ورأس المال، وقد يستدعى ترابط الاقتصاد الدولى المتعمق زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولى الذى ينفذ مراقبة الاقتصاد الكلى العالمى، والهيئات المالية التنظيمية العالمية الفردية^(١).

و وفقاً لمواد اتفاق صندوق النقد الدولى، على صندوق النقد الدولى "الإشراف على النظام النقدى الدولى من أجل ضمان فاعلية عمله، والإشراف على امثال كل عضو لالتزاماته بالصندوق"، وعلى وجه الخصوص يمارس الصندوق مراقبة ثابتة على سياسات أسعار الصرف فى الدول الأعضاء، ويعتمد مبادئ محددة لإرشاد جميع الأعضاء فيما يخص تلك السياسات، وفى وقت الركود العالمى يميل كثير من الدول إلى السماح أو التشجيع على خفض أسعار صرف عملاته، وتكمن المشكلة فى أن جميع الدول لا تستطيع خفض قيمة عملاتها فى الوقت نفسه مقابل عملات جميع الدول الأخرى، وكذلك فإن الدول التى نجحت فى القيام بهذا الأمر قد قامت فى الواقع بتصدير بطالتها، وهذا النوع من سياسات سعر الصرف المسمى بـ "إفقار الجار" إلى جانب الإجراءات التجارية الحماية التى نجمت عن سياسات سعر الصرف قد أدت فى الماضى إلى تفاقم الكساد العظيم وتمزيق التعاون الدولى، لذا فإن سياسات سعر الصرف بالنسبة لأعضاء صندوق النقد الدولى لا تزال فى قلب

(1) Ibed, P. 6.

مهمة الصندوق، ففي أعقاب التخلي عن أسعار الصرف الثابتة في السبعينيات تمت إعادة كتابة بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي وميثاقه، وقبل الأعضاء الالتزام بتجنب التلاعب في أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي لمنع التعديل المؤثر على ميزان المدفوعات، أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة دونًا عن الأعضاء الآخرين، ولم يكن الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتفعيل هذا الالتزام خلال هذه الفترة متناسبًا مع ما يمر به الاقتصاد الدولي من أزمة طاحنة⁽¹⁾.

وفي إطار الدور الرقابي للصندوق أجرى صندوق النقد الدولي مراقبة متعددة الأطراف إلى جانب التقريرين نصف السنويين الذين يقوم بهما، وهما: التوقعات الاقتصادية العالمية، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، والدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية والتي تصدر ربع سنوي، بالإضافة إلى مساهمات الصندوق المنتظمة في المتديبات الحكومية الدولية والتجانين بما في ذلك مجموعة الدول الصناعية السبع، ومجموعة العشرين، ومنتدى الاستقرار المالي، غير أن هذه الجهود في المراقبة متعددة الأطراف قد تعرضت لانتقادات بأنها غير فعالة على الوجه الأكمل، وأنها تركز أكثر مما ينبغي على القضايا الثنائية، وأنها لا تفسر تمامًا مخاطر العدوى التي شوهدت في هذه الأزمة⁽²⁾.

(3) دور صندوق النقد الدولي في مواجهة لأزمة على المستوى الأفريقي:

وعلى عكس البنك الدولي الذي يوجه ويوفر الموارد المالية لمشروعات تنموية محددة، يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم القروض والمساعدات للدول التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها الدولية، والتي تعتبر غير قادرة على اقتراض الأموال من الحكومات الأخرى، أو زيادة رأس المال في الأسواق المالية بنود وشروط يمكن تحملها وتوفيرها، وفي الأغلب يطلق على صندوق النقد الدولي مقرض الملاذ الأخير، كما يقوم الصندوق أيضًا بزيادة مساعداته المالية المقدمة لأفريقيا كاستجابة

(1) Edwin M. Truman: op.cit, P. 6.

(2) Martin A. Weiss: Op.cit., P. 6.

للأزمة، ومضاعفة المبالغ التي يمكن للدول منخفضة الدخل أن تقترضها والتي وصلت إلى ٨ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠١٠ م كاستجابة للأزمة الاقتصادية العالمية^(١).

وفي أفريقيا بلغت التعهدات الجديدة للإقراض والتي قطعها المسؤولون في صندوق النقد الدولي خلال الفترة ما بين شهر يناير وحتى منتصف شهر يوليو عام ٢٠٠٩ م مبلغ ٢,٧ مليار دولار بزيادة تجاوزت الضعف عن إجمالي القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي لأفريقيا في عام ٢٠٠٨ م، والتي بلغت ١,١ مليار دولار، ولقد هبط إجمالي الأرصدة الدائنة لصندوق النقد الدولي للمنطقة بحددة في أعقاب تنفيذ مبادرة خفض الديون متعددة الجنسيات التي تم الاتفاق عليها في اجتماع مجموعة الثماني عام ٢٠٠٥ م^(٢).

ونتيجة لهذه المبادرة بلغ إجمالي الأرصدة الدائنة لصندوق النقد الدولي لدى الدول الأفريقية حوالي ٤,٧ مليارات دولار، منها مليارات دولار ما تزال غير مسحوبة، ولدى دولتي كوت ديفوار (٥٨١ مليون دولار) وزامبيا (٣٤٢ مليون دولار) أكبر برامج قروض في المنطقة، ومع استثناء قرض واحد (للجابون) فإنه يتم تقديم كل المساعدات المالية من صندوق النقد الدولي لأفريقيا من خلال برامج الإقراض الامتيازية Concessional Lending Facilities، وبرامج النمو وخفض الفقر The Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF)، وبرنامج مواجهة الصدمات الخارجية Exogenous shocks (ESF facility).

ولقد قام صندوق النقد الدولي أيضا بتسريع الجهود التي تستمر لفترة طويلة من أجل تجديد وإصلاح برامج الدعم المالي، ودعم السياسات الموجهة إلى المقترضين

(1) Jonatham E. Sanford And Mastina. Weiss : "The International Monetary fund : Organization ,Functions And Role In International Economy ", CRS Report No. EL 32364, April 22, Edo4, <http://www.Cnie.Org/NLE/Crsreports/RL23264.Pdf>

(2) Alexis Arieff, et al.: Op.cit., P.23

من الدول الأفريقية والدول الأخرى ذات الدخل المنخفض، ومن بين الإصلاحات الحديثة أكبر تخصيص لحقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار لكل الدول الأعضاء، والذي يعتبر ذو منفعة خاصة للعديد من الدول الأفريقية، حيث يعتبر بمثابة موافقة على التخصيص الثاني لحقوق السحب الخاصة لمبلغ يقدر بحوالي ٣٣,٩ مليار دولار موجهة خصيصًا للدول الممثلة بصورة ضعيفة في صندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن تتلقى الدول الأفريقية مبلغ ١١ مليار دولار تقريبًا في شكل حقوق سحب خاصة من المخصصين، وهو ما يمثل استفادة للدول الأفريقية التي شهدت انخفاضًا حادًا في احتياطات العملات الأجنبية في إطار ساعيها لتجنب أي خلل في التزاماتها المالية خلال فترة الأزمة^(١).

وبين الجدول التالي رقم (٩) قيمة التسهيلات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي إلى دول القارة الأفريقية في الفترة من ٣٠ من إبريل ٢٠٠٨م وحتى ٣٠ من إبريل ٢٠١٢، وقد وصلت قيمة هذه التسهيلات إلى ما يعادل ٢٦٧١ مليون دولار في إبريل ٢٠٠٨م وارتفعت لتصل إلى ٥٦٦١ مليون دولار في إبريل ٢٠١٢.

جدول رقم [٩]

التسهيلات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي إلى دول القارة الأفريقية منذ ٣٠ من إبريل ٢٠٠٨م وحتى ٣٠ من أبريل ٢٠١٢

التسهيلات كسبة متوية من إجمالي الائتان	* قيمة التسهيلات بالمليون دولار	قيمة التسهيلات بالمليون وحدة من حقوق السحب الخاصة	
٪٤٢,٥	٢٦٧١	١٦٤٥	أبريل ٢٠٠٨م
٪٤٤	٢٥٤٤	١٧٠٩	أكتوبر ٢٠٠٨م
٪٤٥,٣	٢٦٠٨	١٧٤٨	يناير ٢٠٠٩
٪٤٩,٥	٣٠٥٧	٢٠٤١	أبريل ٢٠٠٩
٪٥٦,٩	٤٢٣٤	٢٧٢٥	يوليو ٢٠٠٩
٪٦٠	٤٦٨٩	٣٠١٧	يناير ٢٠١٠
٪٦٠	٤٥٦٥	٣٠٢١	أبريل ٢٠١٠
٪٦١	٤٢٨٢	٢٨٢٠	يوليو ٢٠١٠
٪٦٠,٤	٤٥٤٤	٢٨١٩	أكتوبر ٢٠١٠
٪٦١,٧	٤٥٧٨	٢٨٩٣	يناير ٢٠١١
٪٦٢,٨	٤٨٩٣	٣٠١٩	أبريل ٢٠١١
٪٦٥,٣	٥٢١٢	٣٢٩٩	يوليو ٢٠١١
٪٦٦	٥٢٢٩	٣٢٩٧	أكتوبر ٢٠١١
٪٦٨,٢	٥٤٩٥	٣٥٤٣	يناير ٢٠١٢
٪٦٧,٣	٥٦٦١	٣٦٥١	أبريل ٢٠١٢

المصدر:

International Monetary Fund, Financial Statement, Deferent Versions.
*العمود الثالث محسوب بواسطة الباحثة باستخدام أسعار وحدات حقوق السحب الخاصة في مقابل الدولار المعلنة بواسطة صندوق النقد الدولي.

ثالثاً: دور مؤسسات البنك الدولي في مواجهة الأزمة:

يعتبر البنك الدولي موجهًا بصورة عممة نحو ترويج وتعزيز التنمية الاقتصادية طويلة الأجل في دول العالم، ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م بدأ البنك في تدشين برنامج تسهيلات للتصدي للأزمة حتى يمكنه تقديم مساعدات سريعة للبلدان المعرضة للمعاناة في أعقاب الأزمة، وبخاصة تلك الدول التي تعاني من مستويات عالية من التوتّر. ولقد ركزت إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الخاصة بكيفية الاستجابة للأزمة والتي تمت صياغتها في أواخر عام ٢٠٠٨م ومطلع عام ٢٠٠٩ على الأهداف الرئيسية التالية:

حماية القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة.

الحفاظ على برامج البيئة الأساسية ضويلة الأجل.

مساندة ودعم إمكانية تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص، ويعمل على خلق فرص عمل وبصورة خاصة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشروعات التمويل متناهي الصغر^(١).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تقوم مجموعة البنك الدولي باستخدام أدوات متنوعة تتمثل في الإقراض المتزايد من مؤسسات البنك الدولي، ويصفة خاصة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك من خلال الاعتمادات والموارد المالية الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى مبادرات الاستجابة للأزمة التي طرحتها مؤسسة التمويل الدولي في مجالات ومناطق تمويل التجارة والبنية الأساسية، ورسملة البنوك، والتمويل متناهي الصغر، والخدمات الاستشارية، يضاف إلى ذلك مبادرة القطاع المالي العالمي المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتي تركز بصورة أولية على أوروبا وآسيا الوسطى^(٢).

(1)World Bank: "The World Bank Group's Response To The Global Crisis: Update On An Ongoing IEG Evaluation", **Independent Evaluation Group, Evaluation Brief** , (Washington, D.C.: World Bank, IFC, MIGA, No. 8, November 2009) , P. 7.

(2) *Idem*.

وقد أدت تلك المبادرات جميعها إلى تقديم ما يعادل ١٩٦,٣ مليار دولار للبلدان النامية، ووجهت إلى مجالات التعليم، والصحة، والتغذية، والسكان، والبنية التحتية بما يتيح الاستثمارات التي تحتاج إليها الاقتصادات التي تضررت من جراء الأزمة:

١٠٦,٣ مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقدم التمويل، وأدوات إدارة المخاطر، وغيرها من الخدمات المالية للبلدان متوسطة الدخل بصفة رئيسية.

٤٧,١ مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لتوفير الموارد التمويلية للبلدان الأكثر فقرًا.

٥,٧ مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي للتأمين ضد المخاطر السياسية^(١).

ونعرض فيما يلي تفصيلاً لدور هذه المؤسسات:

(١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

لقد أتت معظم الزيادة في موارد البنك الدولي في موازنة عام ٢٠٠٩ م من خلال تعهدات الدول المشاركة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي ارتفعت من ١٣,٥ مليار دولار في موازنة عام ٢٠٠٨ م إلى ٣٣ مليار دولار تقريباً في موازنة عام ٢٠٠٩ م، ولقد تضاعف إجمالي إنفاق البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقريباً ليصل إلى حوالي ١٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، في حين قدرت المبالغ المقرضة من البنك في عام ٢٠١٠ م بحوالي ٤٠ مليار دولار^(٢).

ولقد تركزت عملية الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بصورة

(1) World Bank: "Financial Crisis: What The World Bank Is Doing", June 2012.

http://www.Worldbank.Org/Financialcrisis/Bank_Initiatives.htm

(2) World Bank: "The World Bank Group's Response To The Global Crisis: Update On An Ongoing IEG Evaluation", Op.cit., P. 8.

كبيرة في بضعة دول كبيرة ذات دخول متوسطة، حيث قام البنك بإقراض ١٣ دولة في أربع مناطق بنسبة بلغت ٨٢٪ من إجمالي القروض الممنوحة منه، فبلغ معدل الإقراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لخمس دول في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي حوالي ثلث إجمالي القروض التي منحها البنك، حيث تم تقديم ٢١٪ من إجمالي القروض لخمس دول في شرق أوروبا ومنطقة المحيط الهادي، كما بلغ معدل الإقراض الممنوح منه لدولتين من دول شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي ودولة واحدة تقع في جنوبي آسيا ٣٠٪^(١)، بالإضافة لقيام البنك بتبسيط وتنظيم الإجراءات وتيسير المشروعات المعاد هيكلتها عن طريق الإنفاق من خلال نافذة أطلق عليها نافذة تسهيل التتبع السريع للاستجابة للأزمات المالية، وهي نافذة خاصة بمؤسسة التنمية الدولية، والتي يتم توفير تمويل اعتمادات مالية لها بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من الدخل الصافي الذي يمكن تخصيصه، والخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالإضافة إلى توفير اعتمادات مالية بمبلغ ١.٨ مليار دولار من موارد مؤسسة التنمية الدولية، ويبلغ إجمالي التعهدات تحت هذا البرنامج حتى عام ٢٠١٠ مبلغ ١.٢ مليار دولار، ولقد تضمن برنامج الاستجابة للأزمة المستهدف لحماية القطاعات الأكثر عرضة للانهار بسبب الأزمة العالمية، حيث زادت حصة الإنفاق في القطاعات الاجتماعية، والتي تتضمن التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والبيئة من ١٧٪ في السنة المالية ٢٠٠٨م إلى ٢٣٪ في السنة المالية ٢٠٠٩م^(٢)، ولقد ساعدت مجموعة البنك الدولي طوال هذه الأزمة في استمرار التدفقات المالية الموجهة من أجل الحماية الاجتماعية لأشد الناس فقرًا وحرمانًا في العالم، بما في ذلك برامج التنمية المدرسية، والتحويلات النقدية، مثل

(1) Ibed, P.9.

(2) World Bank: "The World Bank Group's Response On The Global Economic Crisis", Independent Evaluation Group, (Washington, D.C.: World Bank, IFC, MIGA, Phase 11, 2011), P. 49.

برنامج الفرص في المكسيك، وقد بلغت هذه التدفقات ما يزيد على ٩ مليارات دولار ووجهت إلى ٧٢ بلدًا خلال السنوات المالية ٢٠٠٩ م و ٢٠١١ م، ويعادل هذا الرقم سبعة أمثال مستوى الارتباطات قبل الأزمة والبالغ ١,٢ مليار دولار. ولتعزيز الأمن الغذائي زاد البنك الدولي التمويل السنوي المخصص للزراعة ما بين ٦ مليارات و ٨ مليارات دولار سنويًا مقابل ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ م، ويقدم برنامج البنك للتصدي لأزمة الغذاء - الذي أنشئ لمواجهة أزمة الغذاء عام ٢٠٠٨ م- المساعدة إلى ٤٠ مليون نسمة، كما أنشأ البنك الدولي أيضا البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بناء على طلب دول مجموعة العشرين، وتعهدت ست دول بالإضافة إلى مؤسسة جيتيس بتقديم ٩٢٥ مليون دولار لتعزيز برنامج الأمن الغذائي والزراعة، كما تعهد البنك الدولي في يوليو ٢٠١١ م بتقديم أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة منكموبى الجفاف في القرن الأفريقي (١).

(٢) مؤسسة التمويل الدولي:

تتألف استجابة مؤسسة التمويل الدولي للأزمة من جزأين هما: مبادرات إستراتيجية جديدة، وأعمال إستراتيجية جديدة من خلال النشاط المركزى والمحورى لمؤسسة التمويل الدولي، ويعتبر هذان الجزءان مترابطين فيما بينهما، وذلك لأن إتمام وتنفيذ بعض المبادرات يتعين أن يكون من خلال النشاط المركزى والمحورى لمؤسسة التمويل الدولي، وفي هذا السياق قامت مؤسسة التمويل الدولي بتصميم مجموعة من المبادرات الخاصة بمواجهة الأزمات العالمية، والتي ركزت على حشد وتعبئة الموارد من خلال المؤسسات الأخرى للتمويل الدولي من خلال تنمية وتطوير خطط عمل لمؤسسات إقليمية للتمويل الدولي في أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبى ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثم فقد تبنت مؤسسة التمويل الدولية عددًا من المبادرات الخاصة بعلاج الأزمة كان أهمها:

(1) World Bank: "Financial Crisis: What The World Bank Is Doing", Op.cit.

التجارة: وتشمل هذه المبادرة برنامج السيولة الخاص بالتجارة العالمية بقيمة تصل إلى ٥ مليارات دولار من مؤسسة التمويل الدولي في صورة سندات وأوراق تجارية للبنوك الدولية الرئيسية بهدف استكمال التوسع في برنامج تمويل التجارة العالمية^(١).

البنية الأساسية (تسهيلات أزمات البنية الأساسية): وتمثل في مبادرة تقديم تسهيلات للحصول على دين يصل إلى ٨ مليارات دولار، وتسهيلات للحصول على أسهم عادية بقيمة تصل إلى مليار دولار لدعم حوالي ١٠٠ مشروع بنية أساسية يمكن تطبيقها، وتتضمن هذه التسهيلات أيضا تقديم خدمات استشارية لمساعدة الحكومات على تصميم وإعادة تصميم شركات عامة وخاصة^(٢).

التمويل متناهي الصغر (تسهيلات تعزيز ودعم منح التمويل متناهي الصغر): وتمثل هذه المبادرة في توفير تسهيلات مالية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار لإعادة تمويل ما يزيد على ١٠٠ مؤسسة تمويل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر في أكثر من ٣٠ دولة، ودعم منح الإقراض بمبلغ يصل إلى ٨٤ مليار دولار، والتي سيتم منحها بحلول عام ٢٠١٤ م لحوالي ٦٠ مليون مقترض من المقترضين ذوي الدخل المنخفضة^(٣).

رسملة البنوك والمصارف (صندوق رسملة البنوك والمصارف التابع لمؤسسة التمويل الدولي): وتتضمن هذه المبادرة توفير اعتمادات وموارد مالية تبلغ ٥ مليارات دولار، في صورة أسهم عادية ودين ثانوي، وستتم إدارة هذه المبادرة من قبل شركة تابعة لمؤسسة التمويل الدولي (شركة إدارة الأصول) وتهدف إلى دعم البنوك المهمة للنظام المالي في دول الأسواق الصاعدة.

(1) World Bank: "The World Bank Group's Response To The Global Crisis: Update On An Ongoing IEG Evaluation", Op.Cit, P. 10.

(2) Idem.

(3) Ibed, P.11.

تسهيل تعافى الديون والأصول: تعتبر هذه المبادرة عبارة عن برنامج تبلغ قيمته ٤,٥ مليارات دولار، ويهدف لإعادة هيكلة الديون المشتركة والاستثمار في الأموال المقدمة كقروض لم يتم تسديدها.

الخدمات الاستشارية: تتضمن هذه المبادرة توفير اعتمادات مالية بمبلغ يصل إلى ٦٠ مليون دولار من الاعتمادات المالية الجديدة المقدمة من المتبرعين، والتي يتم إعدادها لتحسين البنية المالية الأساسية، وتعزيز وتقوية إدارة المخاطر من خلال التدخلات على مستوى الحكومة ومستوى الشركات^(١).

(٣) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: . . . :

تعتمد استجابة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للأزمة على مبادرة القطاع المالي العالمي الجديد، والتي ركزت بصورة أولية على منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وبموجب هذه المبادرة تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتقديم دعم موسع وممتد للمؤسسات المالية التي تبحث عن تأمين ضد المخاطر السياسية. على الاستثمارات عبر الحدود لرسملة أو لدعم السيولة للشركات التابعة لها، ولن تتجاوز قيمة ما تقدمه الوكالة بموجب هذه المبادرة المليار دولار في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، مع تقديم دعم إعادة التأمين على التدفقات الرأسمالية حتى مبلغ يتراوح ما بين ٢ و ٣ مليارات دولار، وتعتبر هذه المبادرة جزءاً من الاستجابة الدولية المنسقة للأزمة المالية العالمية في المنطقة، وبصورة خاصة خطة العمل المشتركة لمؤسسة التمويل الدولي في إطار الدعم المقدم للأنظمة المصرفية، وتقديم القروض للاقتصاد الفعلي في منطقة وسط وشرقي أوروبا^(٢).

وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولي بالتوقيع على اتفاقية التسويق المشتركة لضمان التعاون المشترك في

(1) World Bank: "The World Bank Group's Response On The Global Economic Crisis", Op.cit., P. 49.

(2)World Bank, "The World Bank Group's Response To The Global Crisis: Update On An Ongoing IEG Operation". Op. cit., P. 12.

تقديم الخدمات والحد من المنافسة، وبصورة إجمالية فلقد قامت اوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتقديم التغطية لمشروعات القطاع المالى فى منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بقيمة ١,٢ مليار دولار، وتبلغ تقريباً ٨٨٪ من نفقات الوكالة خلال عام ٢٠٠٩م^(١).

(٤) دور مؤسسات البنك الدولى فى مواجهة الأزمة على المستوى الأفرىقى:

من أجل أن يقوم البنك الدولى بزيادة المساعدات المقدمة للدول الأعضاء الأكثر فقراً وافقت الدول الأعضاء فى البنك الدولى على برنامج المسار السريع للاستجابة للأزمات المالية، وهو البرنامج الذى يسمح للبنك بتخصيص مبلغ مليارى دولار من مبلغ الـ ٤٢ مليار دولار قيمة المساعدات المتوفرة تحت برنامج التعويض المالى لجمعية التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى والمعروفة بـ (IDA-15)، ولقد كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أوائل الدول التى استفادت من هذا البرنامج الجديد، حيث حصلت على موافقة البنك على الحصول على محفظة مالية بقيمة إجمالية ١٠٠ مليون دولار فى فبراير ٢٠٠٩. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولى - ذراع القطاع الخاص للبنك الدولى - بتوسعة وتدشين خمسة برامج جديدة تهدف إلى تقديم الدعم للقطاع الخاص فى الدول النامية، وفى الأسواق الصاعدة المتأثرة بهذه الأزمة فى سائر أنحاء العالم^(٢)، وتتوقع مؤسسة التمويل الدولى أن يبلغ التمويل من خلال القروض لهذه البرامج الجديدة مبلغاً وقدره ٣١ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٠٩ م وحتى ٢٠١١ م.

كذلك قام البنك الدولى بالعديد من السياسات التى تهدف إلى تخفيف آثار الأزمة على أفريقيا بصورة خاصة تتضمن رفع سقف الإقراض، وتقديم النصائح فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتقدية، مع التركيز على السياسات التى تهدف إلى تخفيض الفقر، وشبكات الأمان ودعم البنية الأساسية، ودعم الميزانية لتعويض

(1) Ibed, P. 13.

(2) Alexis Arieff Et Al.: Op.cit., P.20

خسائر التدفقات الرأسمالية، وتتضمن قائمة الدول المستفيدة من برنامج الإقراض المستهدف جنوب أفريقيا، وموريشيوس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجزر القمر، وكينيا وزامبيا.

وبصورة إضافية استفادت خمس عشرة دولة أفريقية من التسهيلات المقدمة من قبل جمعية التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي⁽¹⁾ (IDA)، وبالإضافة إلى ذلك يقوم البرنامج الجديد لأزمات البنية الأساسية والذي دشنته البنك الدولي بتوفير مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتوفير سقف أعلى من الموارد المالية لمشروعات البنية التحتية القابلة للتطبيق، والتي يتم تمويلها بصورة خاصة حيث تمر بحالات من العجز المالي، كما يقوم البنك بالمضي قدماً في تقديم المساعدات المعرفية والفنية لمساعدة الدول في إعداد وتجهيز خطط الطوارئ للاستجابة للأزمة.

وتعتبر هذه الخزمة من المساعدات برامج مكمله لبرنامج الاستجابة لأزمة الغذاء العالمي الذي قام البنك الدولي بتدشينه بميزانية تبلغ ١,٢ مليار دولار في مواجهة أزمة الغذاء التي اندلعت في عام ٢٠٠٨م.

واعتباراً من شهر يناير ٢٠٠٩م تلقت عشر دول أفريقية مبلغ إجمالياً وقدره ٨٣ مليون دولار في إطار برنامج الاستجابة لأزمة الغذاء العالمي، وذلك من أجل توفير الموارد المالية لشراء البذور والأسمدة، وبرامج شبكات الأمان، ودعم موازنات الحكومات الأفريقية التي تعرضت أرصدها المالية للضرر بسبب تكاليف الوقود المرتفعة⁽²⁾، كما قام البنك أيضاً بزيادة خططه لتوسعة استثمارات البنية الأساسية من خلال برنامج استشفاء وتعافي البنية الأساسية والأصول Infrastructure Recovery and Assets Platform، وكانت تكلفة البرنامج ٤٥ مليون دولار، سيتم إنفاق ثلث هذه المصادر في أفريقيا وفقاً

(1) Idem

(2) Ibid., P. 21

لاحتياجات الدول، وبين الشكل رقم (٤)، توزيع قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في أفريقيا وفقاً للقطاعات المختلفة.

شكل رقم [٥]

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية
لتنمية أفريقيا حسب القطاعات في السنة المالية ٢٠١١م



المصدر : World Bank Annual Report 2011

المبحث الثاني الجهود الأفريقية في مواجهة الأزمة

أصبح من الواضح أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد خلفت آثاراً عميقة على اقتصادات الدول الأفريقية من خلال التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والسياحة وغيرها من قنوات الاقتصاد الحقيقي - كما سبق أن عرضنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة - ولقد أصبح التحدى الحقيقى هو كيفية احتواء هذه الآثار على المدى الطويل، وإمكانية الحفاظ على الإنجازات التى حققتها القارة الأفريقية فى الفترة التى سبقت اندلاع الأزمة واشتداد تأثيراتها، كما أنه فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية فإن البلدان الأفريقية ستواجه عدة تحديات أهمها الاستقرار، حيث إن الأزمة تهدد النمو والعمالة وموازن المدفوعات، حتى فى الدول التى حققت تحسينات كبيرة فى إدارة الاقتصاد الكلى فى السنوات الأخيرة، وبالتالى فإن التحدى الذى يواجهه واضعى السياسات فى تلك الدول هو تقييم قدرتها على انتهاج سياسات لمواجهة التقلبات الدورية فى ضوء الموارد المتاحة لها، فضلاً عن القدرات المؤسسية والإدارية، كما تمثل عملية حماية النمو طويل الأجل والتنمية المستدامة أيضاً تحدياً يواجهه الدول الأفريقية بالإضافة إلى ما تمثله ضرورة حماية الفئات الضعيفة من تحدٍ إضافي يواجهه الدول الأفريقية، حيث إن الأزمة المالية العالمية كانت لها تأثيراتها على التنمية البشرية والاجتماعية، فانخفاض معدلات النمو إلى جانب ارتفاع مستويات الفقر يجعل العديد من الأسر الأفريقية أكثر تعرضاً للأزمة. وفى هذا المبحث سوف نتعرض للجهود المبذولة لمواجهة تأثيرات الأزمة على أفريقيا حيث نعرض أولاً للجهود الإقليمية التى بذلت لمواجهة تأثيرات الأزمة على دول القارة الأفريقية، ومن ثم نعرض لمجموعة السياسات التى اتخذتها الحكومات

الأفريقية في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وأخيرا نقدم عرضاً لدور المؤسسات المالية الإقليمية في أفريقيا في مواجهة الأزمة والحد من تأثيراتها على دول القارة الأفريقية.

أولاً: الجهود الإقليمية الأفريقية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية :

ركزت معظم المناقشات الخاصة بالاستجابة لآثار الأزمة المالية العالمية على السياسات والإجراءات الدولية والوطنية، بينما ظلت الأبعاد الإقليمية محدودة جداً، ومع ذلك فهي ذات أهمية كبيرة لا سيما في ضوء محدودية قدره العديد من البلدان الأفريقية من جانب والشكوك حول توجهات المجتمع الدولي وسياساته التي غالباً ما تهدف لتحقيق مصالح دول الشمال المتقدمة في المرتبة الأولى دون اعتبار يذكر لتأثير تلك السياسات على دول الجنوب، وبخاصة الدول الأفريقية.

وفي استجابة للأزمة المالية العالمية قامت لجنة الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي بعقد مؤتمر رفيع المستوى حول الأزمة المالية العالمية في ١٢ من نوفمبر ٢٠٠٨م في تونس شارك فيه وزراء المالية والتخطيط، ومحافظو المصارف المركزية الأفارقة وناقش المؤتمر عدداً من القضايا كان أهمها:

- ١- تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الأفريقية.
 - ٢- الخيارات المتاحة للتخفيف من أثرها المحتمل على الاقتصادات الأفريقية.
 - ٣- الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية على النظام المالي الدولي، وكيفية التعامل مع مبادرات جديدة ومستمرة من وجهة النظر الأفريقية^(١).
- وقد صدر البيان الختامي للمؤتمر الذي أوصى بتشكيل لجنة من عشرة وزراء

(1) African Union: " Presentation By The Commissioner For Economic Affairs on Global Financial Crisis", Addis Ababa, Pp. ٣-6

[http://www.Africa-Union.Org/Financial %20crisis%20 Finoncial.](http://www.Africa-Union.Org/Financial%20crisis%20Finoncial)

مالية ومحافظين للبنوك المركزية الأفارقة لإعداد مقترحات بشأن تعامل أفريقيا مع الأزمة العالمية، وكذلك مناقشة الجوانب المتعلقة بتمثيل أفريقيا في الهيئات المالية العالمية، على أن يقوم بنك التنمية الأفريقي ولجنة الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتوفير الدعم التقني اللازم للجنة، وتضم اللجنة وزراء المالية والتخطيط الأفارقة من الكاميرون، والتي تمثل منطقة وسط أفريقيا، ومصر وتمثل منطقة شمال أفريقيا، ونيجيريا وتمثل غرب أفريقيا، وجنوب أفريقيا تمثل الجنوب الأفريقي، وتنزانيا وتمثل منطقة وسط أفريقيا، كما تضم اللجنة أيضًا محافظي البنوك المركزية في الجزائر وتمثل شمال أفريقيا، وبتسوانا وتمثل منطقة الجنوب الأفريقي، وكينيا وتمثل منطقة شرق أفريقيا، كما تضم محافظ البنك المركزي لولايات غرب أفريقيا ومحافظ البنك المركزي لولايات وسط أفريقيا⁽¹⁾.

وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات في كيب تاون وأبوجا وواشنطن، وقدمت مجموعة من التوصيات خلال الاجتماعات الثلاث وهي:

أولاً: يجب على أفريقيا الإسراع في تنفيذ جدول الأعمال الخاص بالتكامل الإقليمي والقاري، وفي هذا الصدد تحتاج أفريقيا إلى بناء أسواق قوية، وزيادة التجارة البينية الأفريقية للاستفادة من عملية تباطوء حجم التبادل التجاري مع بقية العالم، وتنفيذ السياسات الرامية لاستمرار التنوع في الاقتصادات الأفريقية، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية.

ثانياً: تعزيز المؤسسات المالية الأفريقية بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي لتمكينها من تقديم حلول للأزمة المالية بما في ذلك عمليات الإنقاذ، وفي هذا الصدد ينبغي العمل على زيادة رأس مال بنك التنمية الأفريقي لمساعدته وتمكينه من التدخل لدعم البلدان الأفريقية، وبالتبعية يتعين على البنك توفير الدعم المناسب لإعادة رسملة البنوك التجارية، فضلاً عن حقن السيولة في الأسواق بطريقة سريعة ومرنة

(1) Idem

مما يساهم فف سد الففوة الموفرة نلفة هفوط تدفق المساعداة بسبب الأزمة، وسوف نعرض لدور بنك التلفة الأفرفقى فف مواءفة الأزمة فف جزء لافق من هذا الفصل .

ثالفاً: حة مموعة العشرفن، ومموعة للشانف على تنفيذ تعهداتها ففما ففخص التففف من حدة الأزمة المالفة العالفة، فف ف ذلك اساعادة الاسقرار المالف والثقة فف الأسواق لفمان الفصول على السفولة، وكذلك العمل على إعادة رسملة ودعم المؤسسات المالفة المهمة .

رابعاً : دعوة مموعة العشرفن للنظر فف ضرورة أن تضم لعضوفتها ممثلاً عن الاتحاد الأفرفقى .

خامساً: ففعفن على البلدان الأفرفقة أن تلتزم بالعبئة الفعالة للإفراةاة الملفة واعمفق أسواق رأس المال الأفرفقة لعبئة أكثر قوة من المدخراة الملفة والتكامل المالف، وبالثالف سوف تكون هناك ضرورة للإسراع بإنشاء المؤسسات المالفة الأفرفقة الثلاة وهف: المصرف المركزي الأفرفقى، وصندوق النقد الأفرفقى، وبنك الاسثمار الأفرفقى - وهو الأمر الذى تم الشروع ففه بالفعل - وكذلك العمل على تدشفن بورصة لعموم أفرفقا وفقاً لما قررته فففة الاتحاد الأفرفقى الة عقدت فف الفخرطوم .

سادساً: ففعفن على البلدان الأفرفقة اعمفق الإصلاحاة الاقاصاة فف ف ذلك اعمفق فمرفر قطاعاها المالفة، واعمفز النمو والقطرة على التكفف مع الصدمات الفارفة^(١) .

وفف إطار العمل على تنفيذ تلك الفوصفاة، قدمت للجنة الاقاصاة لأفرفقا دعماً للبحواة الفاصفة بالأزمة العالفة فف البلدان الأفرفقة، فعلى سفل المثال أعدت

(١) انظر فف ذلك:

أوراقاً حول تأثير الأزمة المالية على أفريقيا، وعلى إصلاح البنية المالية الدولية، والتي شكلت أساساً للمناقشات التي أجريت في اجتماع وزراء المالية والتخطيط ومحافظي البنوك المركزية الأفارقة، والذي عقد في تونس، كما تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز دورها الاستشاري لمساعدة البلدان الأفريقية في توظيف واستخدام إيراداتها المحتملة من الموارد الطبيعية، واستخدام هذه الموارد بحكمه لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة بتقديم المساعدات التقنية لتمكين البلدان الأفريقية من بناء القدرات في عملية تصميم ووضع وتنفيذ السياسات بما في ذلك تعميق الإصلاحات الاقتصادية⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار أسفرت اجتماعات لجنة وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية الأفارقة العشرة عن تكليف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأيضاً مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع مسألة السياسة المالية، وتعبئة الموارد المحلية في أولويات أهتماماتها، ومن ثم تدشين المنتدى الأقليمي لتمويل التنمية لتمكين الدول الأفريقية من مواجهة التحديات التي من المحتمل أن تواجهها في المستقبل نتيجة انخفاض تمويل التنمية المترتب على الآثار المالية للأزمة⁽²⁾.

ثانياً : دور الحكومات الأفريقية في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية:

تعاملت دول القارة الأفريقية مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية بشكل أفضل من السابق، حيث شكلت التدابير المالية التي اتخذتها تلك الدول فاصلاً واضحاً عن السياسات التي تسببت في تسريع التقلبات الاقتصادية التي اتخذت خلال الأزمات الماضية، وخلال فترات الانتعاش التي سبقت الأزمة، وإن شهدت القارة تباينات واضحة في مجال تدابير مكافحة التقلبات الدورية، حيث توافرت للدول الأغنى مساحات أوسع للمناورة، فنجد أن بعض الحكومات قد

(1) The Global Financial Crisis: Impact, Role And Response Of The Economic Commission For Africa (ECA)

<http://www.Un.Org/Regionalcommission/Crisis/Fn>

(2) Idem

قام بتعزيز الاستثمار وبخاصة في مجال البنية الأساسية، وحسن من الإنفاق الاجتماعي كجزء من حزم التحفيز المنفذة، فعلى سبيل المثال قامت جنوب أفريقيا بتنفيذ حزمة مالية لتحفيز الطلب المحلي مما كان له أثر إيجابي أيضًا على دول أفريقية أخرى، وبخاصة القريبة منها. ومن الجدير بالذكر أن حزمة جنوب أفريقيا كانت هي الأضخم في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٩م، بينما كانت الحزمة التي تبنتها تنزانيا الأكبر من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ظهرت مجموعة من التدابير في الدول ذات الدخل المنخفض مثل أوغندا والتي ركزت على تقوية المؤسسات^(١).

وفيما يتعلق بسياسة القطاع النقدي والمالي في دول القارة الأفريقية، نجد أنه في عام ٢٠٠٩م قامت عدة دول ومناطق بتخفيض معدلات الفائدة، مثل الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا ودول جنوب أفريقيا وموريشيوس وبتسوانا... وغيرها من الدول، كما قام بعض الدول أيضًا بزيادة الأساس النقدي، مثل تنزانيا بهدف العمل على تحقيق الاستقرار، حتى إن جنوب أفريقيا قد انحرفت مؤقتًا عن هدف التضخم لديها، وقد ساهمت السياسة النقدية التوسعية في منع حدوث انهيار كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنع تفاقم أكبر لمشكلة البطالة^(٢).

وقد اتخذت الدول الأفريقية عددًا من السياسات النقدية التوسعية؛ ففي كينيا نجد أن البنك المركزي الكيني قد خفض من حد الاستثمارات في سندات الخزنة في السوق الرئيسية من مليون شلن كيني إلى ١٠ ملايين شلن كيني بهدف تشجيع صغار المستثمرين اعتبارًا من شهر يناير عام ٢٠٠٩م، علاوة على ذلك قامت الحكومة بإصدار صكوك البنية الأساسية من أجل توفير وضخ ١٨,٥ مليار شلن كيني مع فترة استحقاق ١٢ عامًا^(٣)، وفي تنزانيا عمل البنك المركزي على زيادة

(1) Zuzana Brixiova, et al. : Op.cit., P 3.

(2) Idem

(3) Nurdeen Abu : Op.cit., P.12

حجم العرض النقدي مستغلاً ميزة انخفاض توقعات التضخم بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية، كما قدمت تنزانيا برنامجاً للطوارئ لتقديم ضمانات قروض للقطاع المصرفي^(١).

كما قام عدد من الدول الأفريقية بتخفيض معدلات الفائدة؛ ففى مصر قام البنك المركزى المصرى بخفض أسعار الفائدة على الودائع لليلة واحدة على أساس ١٠٠ نقطة لتصل إلى ١٠,٥ ٪، بينما قام فى الوقت نفسه بخفض معدلات الفائدة على الإقراض لتصل إلى ١٢,٥ ٪^(٢)، وفى تونس تم تخفيض معدلات الفائدة من ٥,٥ ٪ إلى ٤,٥ ٪ فى فبراير ٢٠٠٩م، كما قام البنك المركزى فى بتسوانا بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة لتصل إلى ١٥ ٪ فى أواخر عام ٢٠٠٨م^(٣).

وفى نيجيريا اتخذت الحكومة النيجيرية مجموعة من الإجراءات فى سبيل تنظيم والإشراف على القطاع المالى والنقدي، وضمان سلامة النظام المصرفى، حيث قام البنك المركزى النيجيرى فى محاولته لإدارة السيولة بخفض نسبة الاحتياطى النقدي من ٤ ٪ إلى ٢ ٪ إلى أن بلغت ١ ٪^(٤)، كما تم تخفيض معدلات الفائدة من ١٠,٢٥ ٪ إلى أن بلغت ٩,٧٥ ٪، ثم إلى ٨ ٪ _ وهو المعدل الذى يقل عن معدل التضخم _ كذلك تم تخفيض نسبة السيولة من ٤٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ حتى وصلت إلى ٢٥ ٪، كما قام البنك المركزى النيجيرى بتوسيع نافذة الخصم التى تسمح للمصارف بالقيام بالاقراض حتى ٣٦٠ يوماً بمعدل فائده لا يتجاوز نقطه أساسيه فوق معدل الخصم^(٥).

(1) Shantayanandevaram And Louis A.Kasekende : Op.cit., P.432

(2) Nurdeen Abu : Op.cit., P. 11

(3) Idem

(4) Martin Oluba : "Global Financial Crisis: Nature, Origin And Lessons For Nigeria's Monetary Policy", The Fonterra Post, Economic Policy And Financial Market special Report Presented at The Strategy retreat Of The Monetary Policy Department Of The Central Bank Of Nigeria, (Abuja :Central Bank of Nigeria, January 2009), PP. 2 – 10.

(5) Idem

وفي إطار السياسة النقدية التوسعية قام عدد من الدول الأفريقية بتخفيض قيمة عملاته بشكل تدريجي كما هو الحال بالنسبة للشلن الأوغندي على سبيل المثال، هذا بالإضافة لمجموعه أخرى من السياسات النقدية التوسعية، حيث قامت السلطات المصرفية بتشكيل صندوق تأمين على الودائع، فضلاً عن الإشراف المشترك والمندمج للمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل أسواق رأس المال، وشركات التأمين.... وغيرها⁽¹⁾.

وفيمما يتعلق بعملية التنظيم والإشراف على البنوك قام البنك المركزي النيجيري على سبيل المثال بنشر مجموعة من المراجعين والمشرفين داخل البنوك اعتباراً من يناير ٢٠٠٩ بهدف التأكد من مراعاة البنوك والتزامها بقوانين نظام العمل المشترك، واسترداد الثقة في النظام المصرفي، كما يقوم البنك المركزي النيجيري بتقديم الخدمات الاستشارية للبنوك فيما يتعلق بإدارة المخاطر وعمليات التحوط من الأزمات⁽²⁾.

غير أنه وعلى الرغم من السياسة النقدية التوسعية، إلا أن قدرة القطاع الخاص على منح الائتمان قد هبطت بشكل كبير في العديد من الدول الأفريقية وبخاصة الدول المصدرة للبترو، وذلك بسبب هبوط حجم الودائع، وقامت البنوك التجارية في المقابل بالاستثمار في الأوراق المالية الحكومية مما تسبب في نقص العوائد، وجعل تلك الاستثمارات أقل جذباً، كذلك واجهت بعض الدول الفقيرة مثل كينيا وغانا وبخاصة الدول الضعيفة مثل سيراليون ضغوطاً تضخمية عالية، ولم يكن باستطاعتها تخفيض معدلاتها أو توسيع الإمداد النقدي، ولم يختاروا حتى التقشف النقدي.

ولم تشهد القطاعات المصرفية الأفريقية تدخلات حكومية مباشرة في القطاع المصرفي سوى بصورة نادرة جداً نظراً لكونها محمية بشكل كبير من آثار الأزمة،

(1) Nourdeen Abu : Op.cit.,PP.2-10

(2) Martin Oluba : Op.cit.,PP.2-10

وكانت نيجيريا هي الاستثناء، حيث اضطرت البنك المركزي النيجيري في أغسطس ٢٠٠٩ م إلى ضخ الأموال في النظام المصرفي بعد أن أعلنت خمسة بنوك رئيسية - أى ما يعادل ٤٠٪ من القطاع المصرفي في نيجيريا - عن الخسائر التي تتكبدها من جراء القروض المتعثرة بسبب الإقراض المفرط لقطاع الطاقة، وانفجار فقاعة البورصة، وفي تنزانيا قامت الحكومة بتخصيص جزء من حزمة التحفيز من أجل البنوك التي تعاني من أزمة متفاقمة بسبب القروض المتعثرة^(١).

وفيا يتعلق بالسياسة المالية :

فقد اتبعت الدول الأفريقية سياسة مالية توسعية اتسمت بصوره عامة بزيادة الإنفاق الحكومي، وتخفيض الضرائب بهدف تحفيز الاقتصاد، والحد من حالة الركود الاقتصادي، ففي كينيا زاد الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٩ م / ٢٠١٠ م بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالعام السابق، وتستهدف الحكومة أن يصل العجز المالي إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تمويل ثلثيه من عائدات السندات المحلية للبنية الأساسية، والباقي من المساعدات الخارجية، وشملت التدابير لتحفيز الاقتصاد تخفيض ٢٥٪ من الضريبة المضافة على الكهرباء، وإزالة الرسوم الجمركية على الذرة ومنتجاتها، فضلاً عن برنامج الأشغال العامة، وتهدف حزمة السياسات تلك إلى تعزيز الطلب المحلي لتعويض انخفاض عائدات التصدير، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال زيادة الاستثمار بها في ذلك البنية الأساسية، وخلق المزيد من فرص العمل، وتوسيع مخطط الدعم الغذائي^(٢). وفي تنزانيا سمحت الأوضاع المالية فيها والتي اتسمت بانخفاض الدين العام، ووجود احتياطات نقدية كافية، باتباع سياسات اقتصادية ناجحة، حيث زاد الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية وبخاصة الطرق ومشروعات الطاقة، كما اعتمدت الدولة بعض التدابير المالية

(1)Sanjeev Gupto: "Fiscal Policy responses In African Countries To The Global Financial crisis", Fiscal affairs department, International Monetary Fund, (Washington, D.C.: International Monetary fund, 2010), Pp. 8-10.

(2) Shantayan evarajan And Louis A. Kasekenda : Op.cit., P. 432

لمسايرة الدورة الاقتصادية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية، وإلغاء الإعفاءات المختلفة، حيث كان الأثر الإجمالي لهذه الإجراءات توسعياً على مدى سنتين ماليتين ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م و٢٠٠٩م/٢٠١٠م، وتعتمد حزمة الإصلاحات على التمويل المحلي للعجز، واتخذت أوغندا سياسات مالية مضادة للتقلبات الدورية، وعلى وجه الخصوص زيادة النفقات المالية المضادة للتقلبات الدورية وبخاصة زيادة النفقات في ميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩م بنسبة ١٩٪ بالمقارنة بالعام السابق، والهدف من هذه الحزمة من السياسات هو دعم البنية الأساسية والقطاع الزراعي مما يعد حافزاً لتحسين بيئة التجارة، وتعزيز القدرة التنافسية. ونظراً لانخفاض تحصيل الضرائب فإن حصة التمويل الممنوحة في الميزانية لارتفعت عما كانت عليه في السنوات السابقة^(١).

ومن الإجراءات المالية الأخرى التي اتخذتها الحكومات الأفريقية قيام الحكومة التونسية بتشكيل مفوضية لمراقبة تأثير الأزمة، بالإضافة لزيادة نسبة الموارد الموجهة للاستثمار العام في ميزانية عام ٢٠٠٩م بأكثر من ٢٠٪ مقارنة بميزانية ٢٠٠٨م؛ وذلك لتعويض الهبوط في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٥٪، بالإضافة إلى توفير الوظائف^(٢)، وحدث الأمر نفسه في المغرب حيث ارتفعت نسبة الاستثمار العام من ٣,٤٪ إلى ٣,٦٪ حيث تسعى الحكومة المغربية إلى الحفاظ على معدلات النمو، ودعم الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز السياسات القطاعية. وفي موريشوس قامت الحكومة بتوفير مجموعة تحفيزية بقيمة ١٠,٤ مليار روبية أو ما يعادل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدعم وتقوية النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل لتعزيز القوة الشرائية لمواطنيها^(٣).

وبالمقارنة بالعديد من الدول الأفريقية الأخرى كانت جنوب أفريقيا الأقل تأثراً

(1) Idem.

(2) Nourudeen Abu : Op.cit.,P.11

(3) Idem

بالأزمة المالية العالمية بسبب تنظيمها المالي المنضبط، حيث خرجت بنوك الدولة سالمة بصورة نسبية من هذه الأزمة، ومع ذلك فقد كان لهذا التراجع والركود الاقتصادي تأثير عنيف على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الفعلي، ويتضمن ذلك صناعات التعدين، والصناعات التحويلية، والصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية العالية، فعلى سبيل المثال قامت شركة جوهانسبرج Johannesburg وهي المنتج الأكبر للمعادن النفيسة بإلغاء خطة لبناء مصنع نووي بتكلفة تبلغ ١٢٠ مليار راند تقريباً، وهو ما يعادل ١٢ مليار دولار، وذلك بسبب حالة التجميد الائتماني التي تسببت في قطع عمليات التمويل^(١)، ودخل الاقتصاد في جنوب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٩ م أول مرحلة ركود اقتصادي له منذ حوالي سبعة عشر عامًا، حيث انكمش الاقتصاد بما يعادل ١,٨٪ تقريباً، كما انخفض الناتج التعديني بمقدار ٧٪، والناتج التصنيعي بمقدار ١٢٪، وخلال هذه الفترة، قام الاقتصاد بإهدار ما يقرب من ٩٠٠ ألف وظيفة، وهو ما دفع معدل البطالة الرسمي للارتفاع ليصل إلى ٢٥٪ تقريباً^(٢).

وفي استجابة لهذه الأزمة قامت الحكومة بصياغة عقد تنمية مع الشركاء في قطاعات الأعمال والتجارة والمجالات الاجتماعية الأخرى بهدف تحفيز وتنشيط الاقتصاد، وقد اهتم هذا العقد بالاستثمار القومي في قطاع البنية الأساسية، والاهتمام بالدعم الاجتماعي، وتبنى مجموعة من السياسات الصناعية والتجارية تمثل حزمة إنقاذ محتملة للقطاعات الأكثر تعرضاً لهذه الأزمة كقطاع الملابس والمنسوجات، وقطاع السيارات، حيث قامت الحكومة بإعداد حزمة من المحفزات بقيمة ٧٨٧ مليار رند أي حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي موجهة للاستثمارات العامة خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٢ بهدف تشجيع والحفاظ على برامج التوظيف الخاصة بالقطاع العام، بالإضافة إلى تقديم الحوافز لإعادة تأهيل

(1) Isabella Massa And Dirk Willem Tovelde : Op.cit.,P.14

(2)Christoph Pohlman, Et Al., :Op.cit.,P.54

الشركات المتعثرة. وفي إطار جهودها المبذولة لخفض تأثير الأزمة بصورة خاصة على الفقراء وذوى الدخل المنخفضة والمتوسطة قامت الحكومة بتقديم إعفاء ضريبي بمقدار ٦, ١٣ مليار راند^(١).

وفي أعقاب الأزمة أقرت حكومة جنرب أفريقيا بالحاجة لمسار جديد للنمو الاقتصادي، حيث تعتمد عمليات النمو في جنوب أفريقيا بشكل كبير على الدين الخارجي، كما يقودها الاستهلاك، في حين تحتاج جنوب أفريقيا لفرض نظام يعتمد على تقييد رأس المال، وتقوية القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال التدخل الحكومي في السياسات الصناعية، وتنمية وتطوير المهارات وبرامج البنية الأساسية العامة، وإستراتيجيات التنمية الريفية. وفيما يتعلق بإصلاح القطاع المالي وضعت الحكومة سلسلة من مبادرات الإصلاح والتي تتضمن:

تقوية إطار العمل الخاص بللمحاسبة والتنسيق ومراقبة أداء المنظمات المالية بما في ذلك تأسيس مجلس رسمي لهذه المهمة.

مراجعة مدى تمسك والتزام الدولة بالمعايير القياسية التنظيمية العالمية في البنوك وأسواق الأوراق المالية وقطاع التأمين.

تعديل إطار عمل بازل بمجرد استكمال تقييم التأثير.

توسيع نطاق ومجال عمل الرقابة الحكومية لتشمل الموارد المالية الوقائية، ووكالات وهيئات التصنيف الائتماني^(٢).

ثالثاً: دور البنوك الأفريقية الإقليمية في مواجهة آثار الأزمة على أفريقيا:

ويهتم هذا الجزء من الدراسة بعرض دور مؤسسات التمويل الإقليمية في التصدي لآثار الأزمة العالمية على الدول الأفريقية، حيث تقدم أولاً للدور الذي

(1) T.T. Mbowezi: "The Implication Of The Global Crisis For South Africa And Policy response", South Africa Reserve Bank Paper, (Basel, Switzerland: Bank For International Settlement, May 2009), Pp. 3-4.

<http://www.Bis.Org/Review/Rogo603c.Pdf>

(2) Idem.

لعبه بنك التنمية الأفريقي في التعامل مع الأزمة المالية العالمية، ثم يلي ذلك تحليل أدوار بنوك التنمية في المناطق الإقليمية المختلفة - وهي بنك تنمية منطقة جنوب أفريقيا، وبنك تنمية شرق أفريقيا، وبنك تنمية غرب أفريقيا - في دعم الدول الأفريقية كل في إقليمه على مواجهة الصدمة الاقتصادية التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية.

(١) بنك التنمية الأفريقي: African Development Bank

تزامن تدشين بنك التنمية الأفريقي لإستراتيجيته متوسطة الأجل للفترة من عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٢م مع بداية أزمات الوقود والطعام والأزمة المالية العالمية، ولقد أظهر البنك قدرًا عاليًا من المرونة في الاستجابة لتطوير احتياجات عملائه خلال هذه الفترة، حيث قام بتجميع موارده، وإعادة هيكلة الأوراق المالية الخاصة بقروضه، وتقديم أدوات ووسائل إنفاق سريع لمساعدة الدول الأعضاء في التعاظم والتوافق مع التأثيرات قصيرة الأجل للأزمة المالية العالمية، وكذلك من أجل الحد من تأثيراتها طويلة الأجل.

وقد قامت مجموعة بنك التنمية الأفريقي بالإعلان عن ست مبادرات رئيسية^(١)، حيث قام البنك في أول الأمر بإعادة هيكلة أوراقه المالية تقريبًا في كل دولة أفريقية يمارس بها نشاطًا، ويستلزم هذا الأمر أن تتم إعادة توجيه الموارد من المشروعات ذات معدلات النجاح المتوسطة والمعتدلة نحو مبادرات أكثر تطبيقًا.

ثانيًا: قام البنك بتنفيذ عملية تسهيل منح القروض ذات الإنفاق السريع للدول التي تثبت حاجتها الفعلية لهذه القروض.

(1) African Development Bank : "The African Development Bank Group Response To The Economic Impact Of Financial Crisis", March 2009.

<http://www.AfdB.Org/Filedmin/Uploads/AfdB/Docomently/AFDB%20Response%20to%20Crisis%20web.Pdf>

ثالثاً: تدشين برنامج السيولة الطارئة The Emergency liquidity Facility(ELF) بميزانية تبلغ ١,٥ مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج لتوفير الدعم لنطاق واسع وعريض من الالتزامات، والتي تتضمن التحفيز المالي، ودعم الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها، ويشمل برنامج السيولة الطارئة عملية تطبيق سريعة المسار، مع تقديم اقتراحات من قبل مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي في غضون عشرة أيام^(١).

رابعاً : في شهر يونيه من عام ٢٠٠٩ م قام مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي أيضاً بالموافقة على برنامج السيولة للتجارة العالمية Trade Finance Initiative (TFI) برأس مال يبلغ ٥٠٠ مليون دولار كمرحلة ثانية من مبادراته الخاصة بتمويل التجارة، والتي سبقتها مرحلة أولى من هذا البرنامج تضمنت تقديم ٥٠٠ مليون دولار للبنوك التجارية الأفريقية ومؤسسات التنمية في أفريقيا لاستخدامها في دعم برامج تمويل التجارة، وكذلك توفير دعم للميزانيات يوجه لتمويل مشروعات البنية الأساسية^(٢).

خامساً: تقديم خدمات استشارية للدول الأفريقية، وفي هذا السياق قام البنك خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٠ بأخذ المبادرة لجمع وزراء المالية الأفارقة ومحافظي البنوك المركزية الأفريقية للتفكير بصوره جديده في استجابة أفريقيا للأزمة، وتقديم النصائح للرؤساء الأفارقة ولرؤساء الحكومات الأفريقية، ومن أجل إدخال وجهات النظر الأفريقية في مناقشات مجموعة العشرين، حيث قام البنك بتشكيل مجموعة من عشرة موظفين للقيام بمراقبة الأزمة وتأثيراتها على الدول الأفريقية، وتجتمع هذه اللجنة بصورة منتظمة من أجل مناقشة الأولويات

(1) African Development Bank: "Emergency Liquidity Facility (ELF)" <http://www.Afdb.Org/En/Projects-Oerations/Fininical-Products/Emergency-Financing/>

(2) African Development Bank: "AFDB Response To Financial Crisis, Economic Impact", African Development Bank working paper,(Tunis: African Development Bank,2010)

الاقتصادية لأفريقيا، والإستراتيجيات الخاصة بإدخال وإشراك القارة مع باقي دول وقارات العالم⁽¹⁾.

وفي النهاية: قام البنك بإصدار ورقة سياسية خاصة بتمويل التجارة حيث تعتبر هذه الورقة مبادرة مقترحة لتعزيز القدرة التجارية للدول التي تحتاج لمثل هذه النوعية من الأنشطة.

وبصفة عامة نجد أن بنك التنمية الأفريقي قد قام في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٠م برفع إجمالي استثمارات في مناطق الأولوية الرئيسية في إستراتيجيته متوسطة الأجل لمشروعات البنية الأساسية، وتطوير وتنمية القطاع الخاص، ونظم الحكم، والتعليم العالي، والتكنولوجيا، والتدريب المهني ليصل إلى ٤٨,٨٪ من إجمالي تعهدات البنك، ومن إجمالي الاستثمارات في المناطق الرئيسية، حيث بلغت عمليات البنية الأساسية السيادية ٣,٥١٪، بينما بلغت عمليات القطاع الخاص ٢٥٪، وعمليات تحسين أنظمة الحكم حوالي ٢٢٪، ويتوافق هذا الأمر بصورة كبيرة مع الانتقائية في توظيف الموارد المنصوص عليها في الإستراتيجية متوسطة الأجل، ومع ذلك فإن الاعتمادات للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا كانت أقل من ٢٪ من إجمالي القروض الممنوحة من البنك.

كما قام البنك بزيادة موارده من شركائه الإستراتيجيين خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٠م، كما كان التوسع الكبير في عمليات القطاع الخاص خصوصاً في الدول المنخفضة الدخل من المميزات الملموسة لأنشطة البنك منذ عام ٢٠٠٨م⁽²⁾.

ومع بداية الأزمة في أواخر عام ٢٠٠٨م أدرك القائمون على إدارة بنك التنمية

(1) African Development Bank: "Overview Of The Economic Situation And The Role Of The Bank", African Development Bank Annual Report 2010,(Tunis :African Development Bank , 2010), P.7.

(2) Ibed, P. 6.

الأفريقي أنه من الواضح أن الطلب على موارد البنك قد تجاوزت الموارد المالية المتاحة له، بالتزامن مع الزيادة في عمليات الإقراض، لذا بدأت المفاوضات على زيادة رأس المال العام للبنك، والتي انتهت في منتصف عام ٢٠١٠ م بزيادة قدرها ٢٠٪ من رأس المال العام، وفي نفس الوقت تم عقد مشاورات لسد النقص واستكمال الموارد في قمة صندوق التنمية الأفريقي الثانية عشرة، والتي اختتمت أعمالها في شهر سبتمبر عام ٢٠١٠ م بالاتفاق على زيادة رأس المال بنسبة ١٠,٦٪^(١).

كذلك قامت مجموعة بنك التنمية الأفريقي بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والسياسات المؤسسية، والشروع في إعادة هيكلة مجلس إدارته في إطار تعميق اللامركزية كى تتناسب مع الظروف الخاصة بكل دولة.

ولم يتوقف دور البنك على الجانب التمويلي فقط، بل قام بزيادة دوره في تنمية وتطوير وإدارة الجانب المعرفي، وفي نشر نتائج أبحاثه بأكبر وأوسع قدر ممكن، حيث يتم تصنيف إصدارات بنك التنمية الأفريقي ضمن أفضل وأدق المصادر الرئيسية للمعلومات فيما يتعلق بالتنمية في أفريقيا، وهو ما يساعد الباحثين والاقتصاديين في وضع خطط وسياسات مبنية على معلومات وبيانات دقيقة.

وقد كان للبنك دور بالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي فيما يتعلق ببرامج التنمية الأفريقية، كما قام البنك بصورة مشتركة مع منظمة دول شرق أفريقيا بتنظيم أول مؤتمر اقتصادي أفريقي، والذي يعتبر الآن منتدى دولي رئيسي للتنمية في أفريقيا^(٢).

(1) Idem.

(2) Idem.

(٢) بنك تنمية الجنوب الأفريقي:

Development Bank of Southern Africa (DBSA)

لقد كان للأزمة المالية العالمية تأثير رئيسى على تنمية وتطوير الاقتصاد فى جنوبى القارة الأفريقية، ولذلك قام بنك تنمية الجنوب الأفريقي بالمشاركة بمبلغ ٨,٩ مليارات رند (جنوب أفريقي) لتدعيم برامج التنمية فى المنطقة، وذلك على الرغم من حالة التراجع الاقتصادى التى اتسمت بالعمل على تقوية الرند مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وكذلك التراجع الحاد فى أسعار الفائدة، وزيادة تكلفة الإقراض، وبصفة خاصة فى القروض قصيرة الأجل، كما قام البنك بإنفاق ٢,٥٥٠ مليون رند على المبادرات التنموية فى عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م تضمنت تقديم الدعم فى عدة مجالات، حيث قام البنك أولاً بتقديم الموارد المالية للمناطق والبلديات التى تعاني من نقص فى الموارد، وبلغت قيمة الموارد المالية المقدمة فى هذا السياق حوالى ٧٢,٩ مليون رند، حيث قدم برنامج البنية الأساسية المستهدفة Targeted (Infrastructure Program) (TIP) بمعدلات إقراض خاصة للبلديات والمناطق ذات الموارد الاقتصادية المحدودة وغير القادرة على توفير التمويل.

ثانياً : قام البنك بتوسيع الإنفاق على الأبحاث والخدمات الاستشارية بما يعادل ٦٩,١ مليون رند، ويقدم البنك خدماته الاستشارية من خلال إدارة خاصة به تقوم بالتخطيط والاستشارات الفنية.

ثالثاً : قام البنك أيضاً بتوسعة قدرته الفنية، وفى هذا السياق قام بتوفير الموارد المالية والاستشارات والمعلومات بغرض تقوية قدرة المؤسسات على التخطيط والتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية فى المناطق، كما قام أيضاً بدعم عمليات إزالة العوائق والعقبات من أجل تحسين البيئة المحيطة للملاءمة للمشروعات التنموية، وبلغت الموارد المالية المتاحة لهذا الغرض حوالى ٤,٦٧ مليون رند^(١).

(1) Development Bank Of Southern Africa: Development Report 2011, Prospects For South Africa's Future.

وأخيراً قام البنك بزيادة إنفاقه من خلال صندوق التنمية الخاص ببنك تنمية الجنوب الأفريقي بما يعادل ٣٤٠ مليون رند، حيث قام الصندوق بتعزيز بناء قدرته التنموية من خلال تقديم المنح والخبرات الفنية للبلديات والمناطق التي تعاني من نقص في الموارد، وذلك في إطار برنامج سينيزا مانجي (Siyenza Hanje Programme)، وكذلك التدريب على تعزيز وتقوية مهارات المسؤولين، وتعزيز وتقديم الخدمات المالية والإدارية للعديد من وكالات وهيئات التنمية المتنوعة. وفي قطاعات خاصة ومحددة تم تشجيع البنك على دعم اللاعبين الرئيسيين في مجال الزراعة وبصورة خاصة في ميدان البنية الأساسية الزراعية، وعلى سبيل المثال قام بنك تنمية الجنوب الأفريقي بتقديم الملايين لتوفير الموارد المالية اللازمة للمشروعات في موريشيوس في مجال البنية المائية، وفي موزمبيق في قطاع السكر، كما يعتبر البنك قطاع السياحة من القطاعات المهمة في الاقتصاد الأفريقي، لذا قام بدعم المشروعات السياحية كقاطرة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، كذلك الاهتمام بالبنية الأساسية الخاصة بوسائل النقل كالمطارات والطرق وخطوط السكك الحديدية، حيث يعتبر البنك قطاع النقل من القطاعات المهمة التي تخدم قطاع السياحة، ومن ثم يقدم البنك المساعدات الفنية لخطط السياحة من خلال الدعم الاستشاري والتمويل والمساعدة^(١).

(٣) بنك تنمية شرق أفريقيا :

East African Development Bank (EADB)

كان للأزمة المالية العالمية تأثير رئيسي على الأداء الاقتصادي لبنك تنمية شرق أفريقيا، حيث تكبد البنك خسائر قياسية نتيجة عمليات انترشيد في محفظة الأوراق المالية وهبوط النفقات، وقد بلغت هذه الخسائر ٨,٧٩ ملايين دولار، كما

(1) Idem.

تراجعت ميزانية البنك من ٢٧٥,٦ مليون دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٤٣,٨١ مليون دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ م^(١).

وقد اتسمت عمليات البنك في عام ٢٠٠٩ م بهبوط حاد في منح الائتمان، وهو ما دفعه لاتخاذ إجراءات جديدة لتحسين أوضاعه من خلال إعادة هيكلته، وتحديد ديونه ومستحققاته، وقد أدت إعادة الهيكلة إلى تحسين عمليات تحصيل الديون، وتحقيق مكاسب من المشروعات التي تم تخفيض قيمها المقدرة في السابق، ومع تحسين أوضاع البنك زادت قدرته على منح الائتمان للدول الأعضاء في المنطقة، حيث قدم بنك تنمية شرق أفريقيا قروضاً متوسطة وطويلة الأجل بلغت ١٩ مليون دولار، بالإضافة إلى ٠,٩ مليون دولار كقروض مقدمة بضمان أصول، وكان الهدف الرئيسي من عمليات إقراض البنك هو زيادة الدور التمويلي للمشروعات والبرامج في مجال البنية الأساسية، والزراعة، والقطاعات الاجتماعية، وتعهد البنك بصورة خاصة بالاستمرار في دعم ومشاركة القطاع الخاص، وفي نفس الوقت تقديم الدعم للقطاع العام فيما يتعلق بعمليات تنمية وتطوير مشروعات البنية الأساسية، والتي يعتبرها البنك الدعامة الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء^(٢).

(٤) بنك تنمية غرب أفريقيا :

West African Development Bank

اهتم بنك تنمية غرب أفريقيا بتسليط الضوء على أهمية منحه للقروض للمشروعات الزراعية، ومشروعات البنية الأساسية في منطقة غرب أفريقيا، ويعتمد البنك بصورة رئيسية على رأس المال المسدد من الأعضاء من حملة الحصص

(1) Stephen Kingah & Aliyasa limzhuarova: "How Regional And Global Development Banks Responded To The Financial Crisis", Based On A Presentation Given At Suffolk Law School For The Conference On Post-Crisis International Financial Regulation: Fragmentation Harmonization And Coordination Organized By The International Economic Law Interest Group Of American Society Of International Law, Boston, USA, December 2011, P. 14.

(2) Idem.

والذين يعتبرون أنفسهم في حاجة لأموال التنمية^(١).

(٥) بنك تنمية وسط أفريقيا :

Central African Development Bank:

في بداية عام ٢٠٠٩ م التقى قادة الجماعة الاقتصادية و النقدية لدول وسط أفريقيا في الجابون، وقاموا باتخاذ العديد من القرارات المهمة، حيث تم عقد المؤتمر من أجل التوصل إلى طرق الاستجابة للأزمة المالية العالمية، وقد قام قادة الدول المشاركة في هذا المؤتمر بالترحيب بالجهود التي تم بذلها في سبيل تطوير برنامج التكامل والاندماج الاقتصادي طبقاً لرؤية المجتمع الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا لعام ٢٠٢٥م، وقد دعى القادة إلى عقد مؤتمر إقليمي لمواجهة المشاكل الموجودة في القطاعات الرئيسية المتأثرة بالأزمة، ودعوا للتنفيذ الفوري لبرنامج التكامل الاقتصادي، وإصدار صكوك وسندات لزيادة مصادر توفير الموارد المالية لمشروعات الاستثمار العام، وتشكيل صندوق ضمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل عمليات الوصول للائتمان، وتأسيس مجموعة مراقبة إقليمية تقوم بمراقبة بيئة النشاط التجاري والقانوني السليم، وتشكيل لجنة إشراف ومراقبة في المجتمع الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا.

وقد قام البنك بزيادة عمليات إقراضه في قطاعات الزراعة والبنية الأساسية، إلا أنه يواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتوفير السيولة، وهو ما يؤدي إلى ببطء عمليات سداد الديون. وفي عام ٢٠١١ م قامت حكومة الكونغو بالحصول على مساعدة البنك برأس مال محدود جداً يبلغ ١٣ مليون دولار تقريباً، ورغم ذلك تعرض البنك مثل نظيره بنك تنمية غرب أفريقيا إلى نقص فاعليته وقدرته على القيام بدوره بسبب مشاكل توافر الموارد المالية^(٢).

(1) Idem.

(2) Ibed, P. 15.

المبحث الثالث

تقييم جهود مواجهة الأزمة

قدمنا في المبحثين السابقين للجهود التي بذلت لمواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال التدابير والسياسات التي قدمتها الدول المتقدمة، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وكذلك التدابير التي اتخذتها حكومات الدول الأفريقية في مواجهتها للآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على اقتصاداتها، فهل كانت هذه التدابير في طريقها الصحيح؟ وهل ساهمت في علاج الأزمة العالمية الشاملة التي عصفت بالاقتصاد العالمي، أو خفقت من حذتها؟

وفي هذا المبحث يتم تحليل أولاً دور المؤسسات الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي. ويلي ذلك تقييم تدابير مواجهة المجتمع الدولي للأزمة العالمية، ثم تقييم الجهود القومية الأفريقية في مواجهة الآثار السلبية لها.

أولاً: تقييم دور مؤسسات التمويل الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي:

تطرح الأزمة المالية العالمية التي عصفت بدول العالم في عام ٢٠٠٨ م على الأذهان التساؤل الآتي، هل نجحت مؤسسات التمويل الدولية في إيجاد حل للأزمة المالية العالمية والمشكلات العالمية السائدة؟

يرى العديد من المحللين والاقتصاديين أن المؤسسات المالية الدولية قد عبرت خلال الخمسين عامًا الأخيرة من دورها في إرساء الاستقرار في النظام النقدي العالمي، وإنقاذ الدول خلال أزمات الدين العالمية، إلى دور المستشارين الماليين في عمليات التحول إلى الاقتصاد الحر، وبعد مرور نصف قرن على تأسيسها يمكن القول بأن المنظمات الدولية لم تحقق مهمتها التي أنشئت من أجلها، كما أن نتائج سياسات تلك المنظمات تثير الكثير من الانتقاد.

وقد قدمت اتفاقية بريتون وودز وصفة نهائية للتطبيق في كل مكان بغض النظر

عن الزمان والمكان وخصوصية النظام الاقتصادى الذى تطبق فيه، وتتكون من الكبت المالى، والخصخصة السريعة، وتحرير التجارة بشكل متسارع، كما اتسمت نتائج سياسة مؤسسات التمويل الدولية بصورة عامة بالعمل على زيادة حالة اللامساواة بين الدول والمناطق، فقد كان الفارق فى الثروة المادية بين أغنى خمس دول وأفقر خمس دول ١ : ١١ فى عام ١٩١٣م، وكان نفس الفارق ١ : ٣٥ فى عام ١٩٥٠م، وأصبح ١ : ٧٢ فى عام ١٩٩٢م، كما كان عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً ٢٧١٨ مليون نسمة عام ١٩٩٠م، زاد هذا العدد إلى ٢٨٠١ مليون نسمة فى عام ١٩٩٨م، رغم أن متوسط الزيادة فى الدخل العالمى كان حوالى ٢,٥٪^(١).

وقد أنشأت المؤسسات المالية الدولية ردًا على العلاقات المتزايدة التعقيد، والاعتماد المتبادل فيما بين شعوب العالم، وعلى تلك المؤسسات أن تعمل على إعطاء الدول الفرصة لاختيار بدائل مختلفة؛ وصنع خياراتها بأنفسها، كما ينبغى عليها، أيضًا التأكد من أن هذه الدول تمتلك الموارد اللازمة لمعرفة واتخاذ اختياراتها، وفهم العواقب والمخاطر. وقد واجهت مؤسسات التمويل الدولية اتهامات خطيرة بتدخلها أكثر مما ينبغى فى سياسات الدول النامية الداخلية، وتكرارها للأساليب والسياسات التى أثبتت فشلها فى العديد من الدول، كما يرى العديد من متقدي هذه المؤسسات أن كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يعملان بحسب مصالح الولايات المتحدة فقط، فهى الدوة ذات النفوذ الأكبر؛ لامتلاكها النسبة الأكبر من الأصوات لصنع القرار، ففى التصويت الرسمى حول تغيير قانون صندوق النقد الدولى، والهيكل الحاكم للبنك الدولى، أو الموارد للاحتياجات الخاصة تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية سلطة الفيتو، وحتى عند التصويت بشأن المسائل التى تتطلب أغلبية بسيطة فإن لديها النفوذ الأكبر، ورغم ذلك فإن

(1) Dzenandonlogic And Amrakazarik: Op.Cit,P. 116.

سلطة خلق وهدم الأنظمة الاقتصادية في يد هذه المؤسسات المالية⁽¹⁾.

كما يتهم معارضو صندوق النقد الدولي سياساته بخلق آثار عكسية تمامًا لما هو معلن، حيث تؤدي تلك السياسات إلى النزج بالدول التي تعاني من صعوبات في مشكلات اقتصادية أكبر وأعمق، كما أن أسلوب عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والسياسات التي يتخذونها لا تتصف بالديمقراطية، حيث لا تحترم تلك المؤسسات السيادة الوطنية للدول، وتعمل على تقويض العمليات الديمقراطية من خلال استخدام السياسات الاقتصادية المفروضة من قبل مؤسسات التمويل الدولية في مقابل تقديم القروض للدول النامية، حيث ينبغي على تلك الدول استيفاء العديد من الشروط بما في ذلك إزالة جميع العقبات المتعلقة باستيراد السلع الأجنبية، وتخفيض الضرائب على السلع المستوردة الخاصة بشركات معينة متعددة الجنسيات، واتحادات أجنبية استثمارية بعينها، علاوة على ذلك، عليها تطبيق مجموعة من السياسات تتعلق بتخفيض الأجور، والحد من المساعدات المقدمة للصناعات المحلية، مع إجبار تلك الدول على خصخصة اقتصادها، وخصخصة مواردها الطبيعية مثل المناجم، والحد من أي نوع من أنواع المساعدات لأنظمة التعليم والرعاية الصحية والنقل... وغيرها من السياسات، حيث يرى البعض أن الموارد النادرة في البلدان الفقيرة كان من الممكن استغلالها بأسلوب أفضل إذا تمت إعادة توجيهها من تمويل الديون المشروطة إلى توفير الخدمات الطبية والتعليمية الأساسية، ومشروعات البنية الأساسية، ومشروعات الوقاية من الأمراض كالإيدز والملاريا، وحماية البيئة... وغيرها من المشروعات التي سوف تكون أكثر نجاحًا في حل مشكلات الفقر في أفريقيا من برامج التكيف الهيكلي، والتي لم تؤد إلا إلى زيادة الفجوة التنموية بين الدول النامية أو دول الجنوب والدول المتقدمة أو دول الشمال، مع تزايد معدلات الفقر والديون في الدول الفقيرة، ومن ثم فقد فشلت مؤسسات التمويل الدولية في تبرير السبب الرئيسي لوجودها في الأصل، وهو توفير الأموال للدول التي تواجه أزمات

(1) Jan Erik: Op.cit., Pp. 32-33.

اقتصادية ومساعدتها في خلق فرص عمل وانتعاش لاقتصاداتها، كما أن مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي غير مجهزه بالتأكد لتوفير السيولة اللازمة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى المتأثرة بشدة بالأزمة العالمية⁽¹⁾، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية ودولاً غربية أخرى إلى جانب بعض الدول النفطية في الشرق الأوسط، هم المساهمون الرئيسيون في موارد صندوق النقد الدولي، ومن غير المرجح أن تطلب هذه الدول مساعدة الصندوق، وكانت المرة الأخيرة التي اقترضت فيها دولة متقدمة من صندوق النقد الدولي بين عامي 1976 م و 1978 م عندما اقترضت المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا من الصندوق للتعامل مع الهزات الارتدادية لزيادة أسعار النفط في عام 1973⁽²⁾.

ومن ثم فإن السياسات التي اتبعتها منظمات التمويل الدولية لم تؤد إلا لمزيد من عدم الاستقرار، وأدت إلى عواقب مالية وخيمة، حيث ركزت تلك السياسات أكثر من اللازم على الحد من الطلب ونيس على السياسات الهيكلية التي من شأنها أن تؤثر على الأسباب الأساسية لتوازن أو خلل ميزان المدفوعات في البلدان التي تمر بالأزمات.

علاوة على ذلك فإن المشكلة الرئيسية لمنظمات التمويل الدولية هي مشكلة الإدارة وانعدام المسؤولية، والتقييم، والوضع الاحتكاري المبالغ فيه، ونظام الإدارة غير الديمقراطي، وانعدام المشاركة العامة، فهذه المؤسسات لا تسيطر عليها الدول الغنية والمتقدمة صناعياً فقط، وإنما المصالح التجارية والمالية لهذه الدول أيضاً⁽³⁾، ومن ثم لم تظهر مؤسسات التمويل الدولية كفاءتها العامة في تعزيز السياسات الاقتصادية اللازمة لتجنب الأزمات الاقتصادية في المستقبل، بل تحولت عن دورها إلى نشر وتطبيق المذهب النيوكلاسيكي، والتبشير بعمليات العولمة المالية، حيث تفرض مؤسسات التمويل الدولية المفهوم النيوليبرالي للتنمية على كل الدول التي

(1) Dzenandonlagic And Amrakazarik: Op.Cit, P. 121.

(2) Martin A. Weiss: Op.cit., P.2.

(3) Dzenandonlagic And Amrakozaric: Op.cit., P. 123.

تطلب المساعدة بما يخدم عمليات تدفق الموارد الطبيعية والسلع والخدمات والأموال، وهو ما تسبب في أضرار بالغة لاقتصادات الدول النامية.

ثانياً : تقييم تدابير مواجهة المجتمع الدولي للأزمة العالمية:

قدمنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة تحليلاً لأسباب وماهية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨م، وخلصنا إلى كون هذه الأزمة "أزمة جوهرية في الربحية والتراكم في الاقتصاد الحقيقي، نشأت نتيجة خلق ثروات مالية هائلة منذ فترة الثمانينيات من أرباح أصحاب البنوك ومؤسسات التمويل، ثم استخدام هذه الأموال بصورة مشوهة من خلال خلق المزيد من الثروة المالية المصطنعة أو الوهمية المنفصلة عن الإنتاج الحقيقي، والمعتمدة على المزيد من التركيز المالي"، ومن ثم يمكن القول بأن هناك ثلاث حالات رئيسية من عدم التوازن في الاقتصاد العالمي قد تسببت في حدوث أقوى أزمات الرأسمالية العالمية، وهي : حالة عدم التوازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ثم حالة عدم التوازن في الاقتصاد الكلي فيما بين اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، أو ما يمكن أن نطلق عليه استمرار حالة اللامساواة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي، ثم حالة عدم التوازن البيئي الناتجة عن عمليات الاستنزاف لموارد الكوكب، والتي من المتوقع أن تصبح عقبة في طريق النمو المستقبلي، ليس فقط بسبب التغير المناخي، ولكن أيضاً بسبب المشاكل البيئية الأخرى، وزيادة الطلب على الطاقة، فهل نجحت الجهودات والتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي في حل الثلاث حالات الرئيسية من عدم التوازن في الاقتصاد العالمي؟

أولاً: فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة بالتمويل، فإنه لم تتم مواجهتها بصورة مناسبة، حيث لم تكن حالات العلاج الفوري للأزمات المالية التي أصابت البنوك مصحوبة بعملية مراقبة مناسبة وملائمة، حيث كانت عمليات الإنقاذ المالي للمؤسسات المالية غير موجهة فقط لحماية الدول المتعرضة للأزمات، ولكن أيضاً لحماية البنوك التي قامت بتنفيذ عمليات الإقراض بصورة غير مسؤولة، كما تعكس

مجهودات إعادة هيكلة الديون، والتي ستجبر البنوك على المشاركة في تحمل المسؤولية عن الأزمة، عدم قدرة أكبر على ضبط عمليات التمويل، ونزعه للسماح للاعبين الماليين بمواصلة الأنشطة المالية غير المستقرة، ونتيجة لذلك فإن مشاكل النظام المالي لا تزال قائمة بشكل كبير، ومن المحتمل أن تتفاقم مرة أخرى وبصورة أكثر ضراوة في المستقبل المنظور، ويمكن رؤية ذلك التأثير في الفترة الحالية في بعض الاقتصادات الرأسمالية مثل اليونان وأيرلندا، بالإضافة إلى الأسواق الصاعدة مثل أستراليا، ولاتفيا حيث يتم فرض حزمة من الإجراءات التقشفية ذات التأثيرات العنيفة على السكان، ورغم ذلك يتم تشجيع الدول النامية على إزالة الرقابة الحكومية على أسواقها المالية، رغم كل الدلائل والبراهين على الهشاشة المالية لتلك الأسواق⁽¹⁾، ومن ثم فقد تركزت الجهود على مزيد من ضخ الأموال للعمل على استعادة النظام المالي لعاقبته، مع مراعاة بعض الاحتياطات لمنع التجاوزات، وهو ما لا يمكن التحكم فيه، حيث ما زالت الاحتكارات المالية والاقتصادية الكبرى تتحكم في الاقتصاد، وتعمل إدارتها وفقاً لمصالحها الخاصة.

ثانياً: ينطوي هذا الأمر على التأثير على أسواق عالمية محددة تؤثر بصورة مباشرة على حياة الشعوب، وبالتحديد أسواق الغذاء والوقود، حيث إن الارتفاع الشديد في أسعار الطعام والبترو، وخصوصاً في الدول النامية، لم يكن نتيجة لقوى اقتصادية حقيقية بصورة كبيرة، وإنما حدث نتيجة لتدخل اللاعبين الماليين في هذه الأسواق، وحدث ذلك بصورة خاصة بسبب العقود المستقبلية، والمضاربات على أسعار الغذاء والطاقة، الأمر الذي سهله إزالة الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية، حيث سمح للوكلاء الماليين بالدخول إلى هذه الأسواق دون مطالبتهم بعدم الاشتغال في أي سلع مادية⁽²⁾. وفي منتصف عام ٢٠٠٨م بدأت أسعار السلع في الهبوط؛ وذلك لأن المضاربين على أسعار تلك السلع قد بدؤوا في الانسحاب

(1) Jayati Ghosh: "Global Crisis And Beyond: Sustainable Growth Trajectories For Developing World", International Labor Review, (Geneva : Wiely Blackwell, International Labor Organization, Vol. 149, No. 2, 2010), P. 211.

(2) Crop Prices and Food Situation, November 2010. At <http://www.Fao.Org/Doc.Rep/0/2/Ak340e/Ak340eoo.htm>

مدفوعين بحالة الركود الاقتصادى العالمى، إلا أن هذا الهبوط والتراجع قد أثبت أن عمره قصير، فما لبثت الأسعار أن أخذت فى الصعود مرة أخرى منذ مطلع عام ٢٠٠٩م، وحتى قبل أن يكون هناك أى دليل فعلى على استعادة الناتج العالمى لعافيته، وفيما بين شهر أبريل ٢٠٠٩م ويناير ٢٠١٠م ارتفع مؤشر أسعار الغذاء فى منظمة الفاو بنسبة ٢٢٪، ومرة أخرى لم تعكس هذه الزيادة أى قوى للاقتصاد الفعلى، حيث أن العرض والطلب العالميين لمعظم البضائع والسلع ظل بصورة كبيرة فى حالة توازن، ومرة أخرى فإن الزيادة الأخيرة فى الأسعار تعكس نشاط المضاربين على التعاقدات المستقبلية للسلع^(١)، ونجد أن هذه القوى تحركت مرة أخرى مع بدء حالة الاستشفاء الاقتصادى من الأزمة، وذلك بسبب عدم وجود رقابة حكومية على أسواق التعاقدات المستقبلية للسلع، ومن ثم نجد أن عمليات المضاربة فى السلع وما تسببه من تعرض الشعوب لرفع أسعار أقواتها قد حدثت نتيجة لعمليات الإنقاذ المالية للبنوك والمؤسسات المالية، وأدت بصورة كبيرة إلى زيادة تهيئة الأسواق لإعادة انتهاج السلوك المحفوف بالمخاطر مرة أخرى، حيث إنه فى الواقع ومنذ مطلع عام ٢٠١٠م كانت أسعار الغذاء فى معظم الدول النامية - بوجه عام - أعلى بصورة ملموسة عما كانت عليه منذ بداية الأزمة فى عام ٢٠٠٨م، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إننا نجد أن هذه الأسعار تتزايد بصورة سريعة جداً عن الأجور الاسمية، وبالطبع تأثرت الدول التى تعتمد بشكل كبير على الاستيراد للحصول على متطلباتها الغذائية بشكل أكبر من تلك الدول التى تعتمد على الإنتاج المحلى من الغذاء.

وعلاوة على ذلك فقد أدت الأزمة العالمية إلى تقييد قدرة العديد من الدول النامية على استيراد المزيد من الأغذية بسبب التراجع فى الصادرات، وهبوط حجم التدفقات النقدية، وخفض قدرتها على الإنفاق العام المعزز من أجل ضمان توزيع الطعام على الفقراء. وبالنسبة للعديد من الدول الأفريقية، فقد تم تقييد الأمر أيضاً بالتغيرات فى أسعار الصرف، والذى جعل الواردات - والى تتضمن الغذاء -

(1) Idem.

باهظة الثمن بصورة كبيرة^(١).

ثالثاً: فيما يتعلق بالخلل في توازن الاقتصادات الكلية العالمية نجد أن السياسات والإجراءات التي تم انتهاجها لم تأخذ في الاعتبار العمل على إعادة هيكلة الطلب العالمي لصالح الشرائح الأكبر من سكان العالم، حيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة على الاستمرار في كونها تمثل محرك النمو في الاقتصاد العالمي، ويتعين على الدول الأخرى إيجاد مصادر بديلة للنمو في الطلب المحلي، أو من خلال تنويع صادراتها.

وبالنسبة للجهود الدولية لفتح أسواق الشمال أمام صادرات الجنوب، والتي تعتبر الطريق الأمثل للتنمية في نظر الفكر النيوليبرالي، نجد أن هذه الجهود تدور حول الطريق أمام حل بديل وهو إعطاء الأولوية لتوسيع السوق الداخلي فردياً وجماعياً، مع التقليل النسبي من الصادرات لشمال^(٢).

كما أن عمليات تحفيز فقاعات أكثر في انقطاعات غير التجارية مثل الأسواق العقارية وأسواق الأسهم والسندات، والتي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي فعلي لا تعتبر بديلاً يمكن الاعتماد عليه، في حين نجد أن هذا هو توجه معظم السياسات والإجراءات العالمية في مواجهة الأزمة.

رابعاً: إن هذا التوجه لدفع النمو الاقتصادي العالمي يجعل الأمور أكثر صعوبة بسبب طبيعة إجراءات التكيف التي يتم فرضها على الدول النامية أو دول الجنوب، والتي تعمل على إعادة إنتاج الأزمات مرة أخرى، حيث استمر صندوق النقد الدولي في فرض شروطه الصارمة على معظم الدول التي تنشأ الحصول على إعانات طارئة وملحة، بينما تم إجبار دول أخرى على الدخول في إجراءات انكماشية، وبالنظر إلى تراجع الصادرات، وهبوط التدفقات الرأسمالية، نجد أن المساعدات المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية كعلاج للأزمة في دول مثل

(1) Jayati Ghosh: Op.cit., Pp. 212-213.

(2) سمير أمين: ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

باكستان، والمجر، وأوكرانيا قد أتت بشروط تتعلق بخفض حالات العجز في الموازنات العامة لهذه الدول من خلال انتهاج وتطبيق مجموعة من الإجراءات، مثل خفض الإنفاق العام، والإزالة التدريجية للإعانات والدعم المقدم للطاقة، ورفع أسعار الكهرباء، وتجميد الأجور والمرتبات في القطاع العام⁽¹⁾، وهى إجراءات من شأنها العمل على الحد من الطلب المحلي، وعدم القدرة على إتباع أى إستراتيجية موازية للنمو تعتمد على الطلب المحلي، حيث إن خفض الإنفاق الحكومي، والانخراط في المزيد من سياسات الاستجابة للأزمة، والتي تهدف إلى منع المؤسسات من الانهيار من خلال إنفاق المصادر والموارد الحكومية بصورة أكبر على الإعانات، وعمليات إنقاذ المؤسسات المالية، وعلى الحوافز النقدية والمالية للأنشطة، في حين يتم تخصيص موارد أقل للإنفاق على الخدمات العامة، أو على زيادة التوظيف، فمن المحتمل أن يبقى الطلب الاستهلاكي في حالة ركود لبعض الوقت مما يؤثر على عملية الاستشفاء من الأزمة، ويحد من قدرة الدول النامية على اتباع سياسات النمو المدفوعة بزيادة الطلب الاستهلاكي، بل يزداد الأمر سوءاً لأن التوجه الاقتصادي للدول النامية يستمر موجهًا للتنمية التي تقودها عملية التصدير، ومع حالة الركود في الأسواق العالمية، وانخفاض أسعار الصادرات، ومن ثم الأرباح، فإن عمليات التنمية في هذه الدول أصبحت على المحك، وقد ساهم ذلك كله في تفاقم حالة عدم التوازن واللامساواة في الاقتصاد العالمي.

خامسًا : إن حزم التحفيز التي اتخذتها الدول المتقدمة في الشمال بهدف استعادة الثقة واستقرار التوقعات في الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب والإنتاج مرة أخرى، قد أثرت بشكل سلبي على اقتصادات الدول النامية في الجنوب، حيث إن حزم التحفيز هذه كانت ذات طبيعة حمائية معلنة أو ضمنية، وقد تضرر العالم النامي من جراء ذلك مرتين؛ الأولى عندما عمل انخفاض الطلب في الشمال على تقليل تدفقات التجارة الكلية في جميع الاتجاهات بدرجة كبيرة، والثانية عندما أدت

(1) Jayati Ghosh: Op.cit., P. 214.

الإجراءات الحماية إلى توجيه الطلب نحو دول الشمال، وأثرت تدابير الحماية التي اتبعتها دول الشمال على التجارة في الدول النامية أو دول الجنوب وخصوصا على التجارة الأفريقية تأثيرا سلبيا، ويتركز التأثير الأكبر لهذه التدابير في القطاع الزراعي الذي تمتلك فيه الكثير من الدول الأفريقية ميزة تنافسية، كما أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح على وجه التحديد للدول المتقدمة بزيادة ما تدفعه لمزارعيها في أوقات انخفاض الأسعار العالمية بما في ذلك مدفوعات دعم التصدير⁽¹⁾، ومن ثم فإن الدعم الكبير للمنتجين الزراعيين في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية قد أدى إلى زيادة حجم وحصص الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة بشكل مستمر، في حين أن حصة الدول النامية آخذة في التناقص، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وزيادة الأعباء على ميزان التجارة الخارجية لديها، وارتفاع معدلات البطالة مما يؤدي إلى انهيار نظم الإنتاج في الدول النامية.

سادسًا: يتجاهل الاقتصاد الرأسمالي السائد المشاكل الخطيرة التي تواجه الإنسانية فيما يتعلق بطرق الإنتاج اشترهه للطاقة، واستنزاف الموارد الطبيعية، والنقص في إنتاج المواد الغذائية⁽²⁾، فما زالت الاحتكارات العالمية تعمل على السيطرة على الموارد الطبيعية للعالم، حيث يتم التركيز الآن على الوقود والمعادن النادرة، وأيضًا على المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود النباتي، ويجري السباق الآن للسيطرة على الأرض الزراعية لإنتاج الوقود النباتي في أمريكا اللاتينية كما دخلت مدغشقر أيضًا بالفعل في هذا المجال، وتم تخصيص مساحات من الأرض لهذا الشأن، كما أن تفعيل القانون الزراعي في الكونغو عام ٢٠٠٨م تحت تأثير المعونة البلجيكية، ومنظمة الفاو سيسمح للشركات الزراعية بالاستحواذ على الأرض، ويسمح قانون المناجم بالاستغلال الواسع للموارد المعدنية هذه المستعمرات

(1) Peter Draper, Et Al: "Sub-Saharan Africa And G20 Responses To The Global Financial Crisis: First, Donoharm", Working Papers Financial Market, (London: Global Financial Markets, No. 16, December 2010), P. 10.

(2) سمير أمين: مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

أما فيما يتعلق بوجهة نظر الدول الأفريقية في ردود الأفعال الدولية تجاه الأزمة العالمية:

هناك مجموعة من المشكلات التي تنطوي عليها ردود الأفعال الدولية تكمن في: إنه في ضوء عمليات الإنقاذ الضخمة التي تجرى في القطاع المالي الغربي، فما زالت هناك تساؤلات حول ما إذا كان المتلقون لهذا الدعم سوف يستخدمون هذه الأموال لبناء حصة في الأسواق الصاعدة والنامية بشكل متسارع، بينما يتم تقييد الاقتراض في البلد الأصلي مما يؤدي إلى إيجاد منافسة غير عادلة. بالنسبة لسياسات التوظيف الحكومية، وهي عبارة عن حزمة من السياسات المغطاة بقانون متعدد الأطراف اشتركت فيه الدول المتقدمة بحيث يجد غير الموقعين على هذا القانون أنفسهم ممنوعين من دخول أسواق التوظيف المربحة في العالم. السياسات التي تؤثر على حركة العمال، حيث إن عددًا من الدول الأوروبية بصفة خاصة قد قام بتشديد إجراءات الهجرة إليه مما يؤثر على المهاجرين الأفارقة المهرة، ويؤدي إلى نقص في التحويلات المالية إلى بلدانهم الأصلية^(٢).

وفي هذا السياق نجد أن عمليات التشديد على متطلبات رأس المال بموجب تعديلات بازل ٣، والخطوات الإضافية التي يرجح أن يتم طلبها من تلك البنوك سيكون لها تأثير من حيث تقييد تدفق رأس المال إلى داخل الأسواق الصاعدة، وأفريقيا على وجه الخصوص، وهذه الإجراءات تؤدي إلى تقييد إمداد الدول الأفريقية برأس المال، حيث إن تلك الدول ستكون مجبرة على فرض متطلبات احترازية أكثر تشددًا على قطاعاتها المالية^(٣)، وفي مقابل هذا الاتجاه السلبي المحتمل فإن مثل هذا التشديد الاحترازي سوف يعزز من اتجاه الإدارة الجيدة في أجزاء

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٢.

(2) Peter Droper, Et Al: Op.cit., P. 11.

(3) Ibed, P. 12.

واسعة من القارة، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي، وبالتالي فإن الانخفاضات المحتملة في تدفقات رأس المال من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول المتقدمة ستجبر الدول الأفريقية على تطوير قطاعاتها المالية، ويحرك العائد من خلال الجهود المحلية والإقليمية، وسوف يؤدي إلى الضغط على تلك الدول لتعزيز الديمقراطية والحكم الجيد، علاوة على ذلك وبالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية التي تعمل على تطوير أسواق رأسها وبخاصة جنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا وكينيا والسنغال والجابون، فإن تزايد شهية المخاطر لدى دول الشمال لأصول الأسواق الصاعدة قد يقوى من قطاعاتها المالية، وعلى الجانب الآخر فإن حدث زيادة كبيرة ومستدامة في تدفقات رأس المال إلى داخل تلك الاقتصادات له عواقبه الضارة فيما يتعلق بتقييم العملة، وآثار محتملة للمرض الهولندي⁽¹⁾.

كما يجدر بنا هنا ملاحظة أن مجموعة العشرين في قمة سول قد تعهدت بعدة تعهدات تتضمن التعهد بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الالتزام القوي بفتح الأسواق، كما توصلوا أيضًا إلى إجماع سول حول التنمية، والذي يكرر على الجانب التجاري مناقشات منظمة التجارة العالمية المعروفة حول وصول الدول الأقل نموًا إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص، دون أي نص يوصى باتخاذ إجراءات حازمة في هذا السياق، أو يلزم مجموعة العشرين بتقديم تمويل إعانة التجارة، أو تعهدًا بدعم التكامل الاقتصادي في أفريقيا.

وكما سبقت الإشارة فإن تصريحات المجموعات الاقتصادية وتعهداتها تميل لأن تكون فضفاضة إلى حد ما، ويلاحظ أنه مرة أخرى لا يوجد أي تعهد فيما يخص وقف الحماية على المنتجات الزراعية في مجموعة العشرين، ولكن هناك تعهد فيما يخص تأمين الغذاء فقط.

(1) Idem.

كذلك تؤثر السياسات التي يقوم بها بعض الدول على دول القارة الأفريقية، فنجد أن تكثيف الولايات المتحدة الأمريكية لـ "تخفيض قيمة العملة التنافسي" "Competitive devaluation" من خلال خطة التيسير الكمي تؤدي إلى خروج مصاحب لرأس المال المتدفق إلى الأسواق الصاعدة، وخلق فقاعات جديدة قد تنفجر في أي وقت في المستقبل.

كما أن استمرار الصين في نموذج النمو لديها بما في ذلك خفض قيمة العملة، رغم أن النمو في الصين يصب في مصلحة الصادرات والنمو في أفريقيا، إلا أن الاستمرار في خفض قيمة العملة يقوض فرص التنوع الأفريقي⁽¹⁾.

ثالثاً : تقييم الجهود القومية الأفريقية في مواجهة الأزمة العالمية:

فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومات القومية الأفريقية، نجد أن تلك التدابير وبخاصة الحزم الشاملة المتبناة في دول شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا، يبدو أنها اتخذت في وقتها المناسب، فقد تم اتخاذها فور ظهور العلامات الأولى لتأثير الأزمة العالمية السلبي، وقد وضعت أهدافاً جيدة لهذه التدابير، لأنها سوف تحفز الطلب المحلي مما سيعوض بالتالي تراجع الصادرات إلى حد ما، وسوف تدعم المشروعات التجارية في ذات الوقت، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه التدابير تدعم النمو طويل الأجل أيضاً، حيث تستهدف في المقام الأول جانب العرض، وتقترن بالجهود الرامية إلى تحسين بيئة التجارة، وهو ما قد يؤدي إلى تشجيع الإنتاج طويل الأجل، وتعزيز ثقة المستثمرين.

وثانياً، فرغم أن بعض الحزم تتضمن تدابير خاصة بالطلب مثل تخفيض معدلات الضرائب على القيمة المضافة، إلا أنها محدودة، كما أن التدابير المنحازة للشعوب ضئيلة جداً.

إلا أن جميع الدول الأفريقية لم تكن في موقف يسمح لها بتنفيذ سياسات توسعية

(1) Ibed, PP. 18-19.

عندما حلت الأزمة، فعلى سبيل المثال كان الموقف الاقتصادى الكلى فى غانا يتطلب أن تركز الدولة على الاستقرار الاقتصادى الكلى، حيث تعاني غانا من عجز مزدوج، عجز مالى يتجاوز ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وعجز الحساب الجارى بنسبة ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم الذى وصل فى المتوسط إلى ١٦٪، مع انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبى، ومن أجل الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة فإن التحدى أمام سياسة غانا هو تعزيز موقفها المالى لمنع هروب ائتمان القطاع الخاص بسبب التمويل المصرفى للعجز الكبير، والمحافظة على تحمل الديون^(١).

وإذا نظرنا من منظور أوسع يتضح لنا أنه حتى لو كانت الحزم التى صممها البلدان الأفريقية سليمة من الناحية الاقتصادية، فإن هذه البلدان ليست لديها موارد محلية كافية لتعويض آثار الأزمة تمامًا، ورغم أن الإصلاحات التى تهدف إلى زيادة عائدات الموارد المحلية فى أعلى جدول الأعمال لتلك الدول فإنه من المرجح أن تستغرق وقتًا طويلاً حتى تتحقق.

علاوة على ذلك فحتى فى البلدان التى يكون فيها بعض السياسات التوسعية مناسباً مثل تنزانيا وأوغندا فإن مصدر قلق الرئيسى هو تحقيق التوازن بين السياسات طويلة الأجل التى تهدف إلى علاج الاختلالات بشكى متراكم، وبين تخفيف الطلب الكلى من خلال سياسات قصيرة الأجل^(٢).

ويظل السؤال هل يجب على الدول الفقيرة منخفضة الدخل أن تنفق الاحتياطيات النقدية الإضافية التى تراكمت لديها بصعوبة بالغة خلال فترات الازدهار من أجل التخفيف من حدة الأزمة التى نشأت فى الأساس فى مكان آخر؟ خصوصاً أن معظم النفقات سوف تمول الواردات، وبالتالي لا تعود بالفائدة على الاقتصاد المحلى.

(1) Shantayan everajan And Louis A. Kasekende: Op.cit., P. 433.

(2) Idem.

كما يجب ملاحظة أنه نظرًا لاعتماد أفريقيا القوي على الصادرات فإن تحفيز الطلب الكلي من الجانب المحلي قد يؤثر بشكل محدود فقط، ذلك لأن الاستجابات القطاعية المطلوبة لتلبية الطلب الجديد تحتاج لبعض الوقت كي تتحقق، كما أنه في البلدان ذات الدخل المنخفض مثل أثيوبيا أو السودان سوف تتقيد استجابة الشركات أيضًا بنقص النقد الأجنبي، وفي الوقت نفسه فإن معظم الدعم لقطاعات التصدير يعتمد على انتعاش عالمي سليم، ومن ثم يجب ملاحظة أن سياسات التحفيز القومية تلك بحاجة لأن تكون إجراءات منسقة عالميًا مع إجراءات مخففة من جانب الدول الأفريقية، يرافقها جهد مدروس من جانب الدول المتقدمة بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير حامية، والتأكد من تعافى الطلب على الواردات القادمة من أفريقيا⁽¹⁾.

كذلك تفتقر السياسات النقدية في الدول الأفريقية إلى أدوات واضحة تمكنها من تحقيق التأثير السريع على الاقتصاد الحقيقي، وسوف تتسبب معدلات الفائدة المتزايدة الناجمة عن سياسة التقشف النقدي إلى رفع تكاليف سداد الدين مما يجعل الدعم المالي أكثر صعوبة، وقد يؤدي إلى إبطاء التوسع في الطلب الكلي⁽²⁾.

والأهم من ذلك كله فيما يتعلق بسياسات الدول الأفريقية في مواجهة الأزمة هو الافتقار لوسائل إدارة الصدمات الاجتماعية، حيث لم تتم مواجهة العواقب والنتائج الاجتماعية التي ترتبت على الأزمة العالمية، فعلى سبيل المثال نجد أنه في زامبيا شهد قطاع التعدين صدمة عنيفة نتيجة هبوط أسعار النحاس بنسبة ٤٠٪ في غضون أشهر قليلة منذ بداية الأزمة، ونتيجة لذلك فصلت أعداد كبيرة من العمال وفقدت وظائفها، في حين لم تكن هناك سياسات يتم توجيهها بشكل مباشر للحماية الاجتماعية، مع الافتقار لشبكات الضمان الاجتماعي المتطورة⁽³⁾.

(1) Ibed, PP. 434-435.

(2) Zuzana brixiore et. al: Op.cit., P. 5.

(3) Isabella Mass And Dirkwillerm: Op.cit., P.14.

كما يجب ملاحظة أن الاستجابة لهذه التدابير قد تصطدم ببعض العوامل الاقتصادية الأساسية مثل كفاءة المؤسسات، والقواعد التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر، والخدمة العامة، ونظم التعليم، ورأس المال المادى والبشري، بالإضافة إلى تأثير الأزمة على المناخ السياسي، وحالات المقاومة الشعبية للإصلاحات مما قد يقوض إمكانات النمو طويل الأجل في المنطقة، ويمكن أن يؤدي إلى مسار نمو أقل بكثير في الفترة ما بعد الانتعاش.

ومن التقييم السابق للمجهودات التي اتخذت لعلاج هذه الأزمة يتضح لنا أنها قد ارتكزت على علاج مظاهر الأزمة دون التعرض للأسباب البنوية التي تختفى خلفها، حيث يقدم المجتمع الدولي حلولاً تعتمد على علاج التجاوزات، واستعادة النظام المالى لعاقبته، وعوده النمو في إطار لنظام الليبرالى المنفتح الذى ساد خلال الثلاثين عامًا الماضية، كما يلاحظ أن اقتراحات الخروج من الأزمة قد اتبعت أسلوبًا من أعلى لأسفل دون إعطاء أى مكان للبادرات المستقلة التي قد تتخذها الدول النامية، وبالتأكيد فإن هذا النموذج للعلاج والذي يعيد إنتاج الأزمات هو ليس الحل الوحيد الممكن، وإن كان يناسب الإدارة الأمريكية وأتباعها من الحكومات الأوروبية.